https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3193

تأثير استراتيجية انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية على أمن منطقة الخليج العربي 2009-2024

عبدالله خليفة الشايجي(1)*

نوف عبداللطيف الجسار(2)*✉

ملخص

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى شرح السياسة الخارجية الأمريكية وتحليلها تجاه منطقة الخليج العربي لثلاث فترات رئاسية شملت فترة الرئيس باراك أوباما والرئيس دونالد ترامب والرئيس جو بايدن. كما حاولت الدراسة تتبع هذه السياسات المتتالية وربط التحولات التي جرت على هذه السياسات وكيف تحول اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الخليج العربي. **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للسياسة الخارجية الأمريكية لبيان كيفية تحول هذه السياسة، واعتمدت أيضاً على المنهج التاريخي المقارن للوقوف على الأحداث التاريخية المهمة. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن نهج سياسة إدارة الرئيس أوباما الانكفائية فتحت المجال للاعبين آخرين كروسيا وإيران. كما أن سياسة الرئيس ترامب تجاه المنطقة خاصة خلال الأزمة الخليجية عمقت الشعور بعدم الثقة بالحليف الأمريكي. وعلى الرغم من محاولات الرئيس بايدن إعادة بناء الثقة بالحليف الأمريكي إلا أن كيفية التعامل مع القضايا المختلفة والأحداث المتسارعة لم تخدم هذه المحاولات المتعثرة ولم تدعم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، بل أعادتنا إلى السابق بدخول منافسين للمنطقة كالصين. **الخاتمة:** ضرورة وجود تعاون إقليمي وعالمي تكون فيه دول مجلس التعاون شريكاً وفاعلاً. كذلك يجب على دول مجلس التعاون إحياء المشروع الأمني الجماعي لفرض توازن قوى رادع في المنطقة قادر على مواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، أمن منطقة الخليج العربي، السياسة الانكفائية، إيران

(1) أستاذ دكتور. docshayji@hotmail.com

(2) أستاذ مساعد. nouf.abdulatife@gmail.com

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- تُسلّم البحث في: 2024/5/20، عُدّل في: 2024/9/1، أجيز للنشر في: 2024/10/10.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 50

The ramifications of the United States of America's retrenchment posture on the Arabian Gulf security 2009-2024

Abdullah Kh. Alshayji[(1)*]
Nouf A. Aljassar[(2)*]

Abstract

Objectives: This study aimed to explain and analyze the U.S. foreign policy towards the Arabian Gulf region during three presidential terms, President Barack Obama, President Donald Trump, and President Joe Biden. The study also attempted to trace these successive policies and link the transformations that took place in these policies and reveal the shift in the interest of U.S. foreign policy in the Arabian Gulf region. **Method:** The study relied on the descriptive analytical approach to show how the U.S. foreign policy was transformed and the comparative historical approach to identify and compare the significant historical events. **Results:** The study concluded that Obama's administration approach of retroversion policy opened the way for other players, such as Russia and Iran. On the other hand, President Trump's policy towards the region, especially during the Gulf crisis, deepened the feeling of mistrust in the American ally. Despite President Biden's attempts to rebuild confidence in the American ally, however, the way of dealing with the various issues and accelerating events did not serve these faltering attempts and did not support regional stability but rather encouraged other competitors such as China to enter the region. **Conclusion:** The necessity of making regional and global cooperation in which the GCC countries are active partners. The GCC countries must also revive the collective security project to impose a deterrent balance of power in the region capable of confronting the escalating security threats.

Keywords: U.S, GCC, Arabian Gulf security, retrenchment, Iran

(1) Professor. docshayji@hotmail.com

(2) Assistant Professor. nouf.abdulatife@gmail.com

* Political Science Department, College of Social Sciences, Kuwait University (KU).

- Submitted: 20/5/2024, Revised: 1/9/2024, Accepted: 10/10/2024.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p. 50

المقدمة

إن أمن منطقة الخليج العربي يُعدُّ من صميم أولويات مبادئ رؤساء الولايات المتحدة وعقائدهم من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ويعود ذلك إلى أهمية مصادر وطرق وإمدادات أمن الطاقة من نفط وغاز مما يؤثر في الاقتصاد العالمي، وعوائد البترو-دولار وصفقات الأسلحة، وأمن إسرائيل. وخلال الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة ضد تمدد السوفييت لمياه الخليج الدافئة بعد غزو أفغانستان واحتلالها في تسعينيات القرن العشرين، لكننا في العقدين الأخيرين شهدنا تحولات وديناميكيات في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد غزو صدام حسين للكويت واحتلالها؛ وتحرير الكويت في عهد الرئيس بوش الأب -بإعلان نظام عالمي جديد بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والشيوعية وتفككهما- وإعلان الرئيس أوباما مبدأه؛ القيادة من الخلف والاستدارة نحو المحيطين الهندي والهادئ - لاحتواء الصين والاتفاق النووي مع إيران - ما أدى إلى هز ثقة الحلفاء الخليجيين بالحليف الأمريكي. وكذلك عدم تحريك الرئيس ترامب ساكنًا بعد اعتداءات بصواريخ بالستية ومسيرات إيرانية على مواقع أرامكو في ابقيق وخريص بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية في سبتمبر 2019، واغتيال قاسم سليماني الذي كان سيورط دول الخليج برد انتقامي من إيران في يناير 2020. وتشير دراسات مجتمع الاستخبارات المدنية والعسكرية - تحت مظلة مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية- إلى وجود تحولات جذرية في النظام العالمي ودور ومكانة وتحديات الولايات المتحدة. ولكن يبقى السؤال: لماذا تغيرت أهداف الولايات المتحدة وأولوياتها في مواصلة الاهتمام بمنطقة الخليج العربي؟ ولماذا تراجع هذا الاهتمام والأولوية اليوم وما الديناميكيات التي قادت إلى ذلك التحول؟

بتعاقب رؤساء الولايات المتحدة تعاقبت معهم الكيفية التي من الممكن أن يحققوا بها الأمن والحفاظ على استقرار المنطقة بما يضمن تحقيق الأهداف الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية. إن عوامل التهديد المتصاعدة والمتنوعة التي لم تعد تقليدية بدأت تؤثر في الأمن الخليجي مما زاد من مخاوف دول مجلس التعاون. وبدا واضحاً من خلال تعاقب الإدارات الأمريكية أن هناك محاولات بضرورة خفض التركيز الخارجي

خاصة مع تزايد تكلفة الحماية والوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي. إن تكلفة الوجود والحماية العسكرية، تكلفة باهظة وبدأت تُثقل كاهل الولايات المتحدة مع وجود تحديات داخل الشأن الأمريكي تتطلب الإنفاق المتزايد؛ مما عزز فكرة التركيز على الداخل الأمريكي وخفض الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

إلا أنه في كل فترة رئاسية كانت هناك أحداث تؤثر وتتأثر بها الشؤون الأمنية في المنطقة بما يستلزم إحداث خطط تتلاءم وتتواءم مع كيفية اختيار السياسات المناسبة لتعظيم أرباحهم في المنطقة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في سد إحدى الثغرات في دراسات العلاقات الدولية والتي تتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، من خلال التطرق غير المسبوق في شرح تداعيات الانكفاء الأمريكي وانعكاساته في منطقة الخليج العربي وتأثير ذلك على المستقبل الأمني للمنطقة وتحديدًا الدول الخليجية. كذلك تكمن أهميتها في تناول موضوع حديث لم تتطرق الدراسات العربية إلى شرحه وتحليله وهو تحديات الانكفاء الأمريكي وأثر ذلك على أمن منطقة الخليج العربي، وأثر ذلك أيضاً على خيارات الدول الخليجية.

هدفت هذه الدراسة إلى شرح وتحليل وتبيان المعضلة الأمنية التي تعانيها منطقة الخليج العربي وتحديداً الدول الخليجية، ودور الحليف الأمريكي الذي بدأ مؤخراً ينكفئ بعيداً عن المنطقة محاولاً إيجاد بعض الطرق التي تخفف عنه العبء الأمني في منطقة الخليج العربي. وتطرقت الدراسة إلى شرح مواقف رؤساء الولايات المتحدة وقراراتهم منذ الرئيس بوش الأب إلى الرئيس بايدن تجاه المنطقة لضمان الاستقرار الأمني. كما تحاول شرح محاولات بعض دول الخليج وتفسيرها بإيجاد وإدخال حلفاء للمنطقة كالصين وروسيا مثلاً لتوسيع دائرة الاعتماد الأمني المتبادل لضمان الاستقرار وتقليل حدة التوترات الأمنية؛ كما حاولت الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة:

1 - كيف يؤثر انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية العسكري على أمن دول الخليج العربي؟ وما تبعات ذلك الانكفاء؟ علماً بأن الولايات المتحدة لا تعترف وتقر بالانكفاء في العديد من قواتها وترسانتها.

2 - ما المستقبل الأمني للدول الخليجية مع استمرار غياب توازن قوى إقليمي؟

3 - ما البدائل والخيارات المحتملة التي ستلجأ إليها دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة للانكفاء الأمريكي؟

4 - ما دور القوى الإقليمية غير العربية وتأثيرها؛ وخاصة التطبيع مع إسرائيل، مع تراجع سيناريو دور أمني لإسرائيل في الأمن الخليجي بعد فرملة التطبيع مع إسرائيل وهجوم حماس في عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 وضعف وتواضع وعدم كفاءة أداء القوات الإسرائيلية في حربها على حماس في غزة وجرائم الحرب التي ترتكبها والخلافات الحادة والتباين بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي من الحرب على غزة، وإدانة إسرائيل وعزلها عربياً ودولياً؟

5 - هل يمكن للولايات المتحدة الإفلات من أزمات منطقة الخليج العربي؟

6 - ما تحديات تطوير منظومة أمنية إقليمية وفرصه؟

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهج صنع القرار، يقوم هذا المنهج على افتراض أن (قرارات الدولة ما هي إلا نتاج للقرارات التي يتم اتخاذها من قبل صناع القرار الذين يتصرفون باسم الدولة). وعليه فإن صياغة السياسة الخارجية للدول يتم رسمها من قبل صناع القرار على اعتبار أنهم هم اللاعب الأساسي وليس الدولة. يعتمد هذا المنهج على تفسير القرارات التي يتخذها صناع القرار وفهم العوامل التي تحيط بهم والتي تدفعهم إلى اتخاذ بعض القرارات عند صياغة السياسة الخارجية (Snyder et al., 2014). وهذا المنهج ساعد الباحثين في تحليل مدى تأثير صنع القرار على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية؛ وتوصل الباحثان إلى نوع جديد من السياسة الخارجية تجاه المنطقة وهو (السياسة الانكفائية) والذي يقع ما بين السياسة التداخلية والانعزالية.

كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي المقارن (Comparative Historical)، ويقصد به تحليل تسلسل الأحداث التاريخية التي تحدث ضمن حالات معينة. يركز هذا المنهج على أهمية ترابط الأحداث بحيث أن الأحداث المبكرة التي تحدث ضمن التسلسل التاريخي، تُشكل المسارات السببية اللاحقة للأحداث بشكل حاسم (Mahoney, 2004). إن الهدف من استخدام هذا المنهج هو ضرورة تبيان المقارنة في السياسة الخارجية للولايات

المتحدة في منطقة الخليج العربي والتحولات التي مرت بها إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن. إن المراحل الحالية ما هي إلا امتداد متراكم من الأحداث التاريخية والمواقف اللاحقة لهذه الأحداث التي شكلت وأعادت تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

الإطار النظري

تمحورت الدراسة حول مفهوم الأمن، ذلك المصطلح الذي حظي باهتمام علماء السياسة والمتخصصين بالعلاقات الدولية، ووجد كثير من الباحثين أن مفهوم الأمن من المفاهيم المتنازع عليها بشكل أساسي؛ بمعنى أنه يحمل قيماً ومعاني عديدة؛ إذ لا يوجد قدر معين من الحجج والأدلة تؤدي إلى الاتفاق على نسخة واحدة لهذا المفهوم (Baldwin, 1997). فالأمن من المفاهيم التي ترتفع وتنخفض بقدر قدرة الدولة على ردع الهجوم أو تحقيق النصر. وعليه فالأمن هو القيمة التي يُمكن للأمة أن تمتلكها بدرجة أقل أو أعلى وتسعى دائماً إلى تعزيزها بقدر أكبر. إن أمن الدولة يمكن أن يمتد لأن يكون من الانعدام الأمني الكامل أو الشعور بعدم الأمان إلى الشعور بالأمن الكامل وغياب الخوف نتيجة تحقيق جميع الأبعاد الأمنية اللازمة. إن هذا التناقض للمصطلح مهم في العلاقات الدولية فهو يقود إلى حقيقة أن الهجوم المستقبلي على أي دولة حتى وإن حققت الأمن الكامل لا يمكن قياسه (بشكل موضوعي)، وإنما هو مرتبط بالتقييم والتكهنات الذاتية (Wolfers, 1952).

اعتمدت هذه الدراسة على تناول مفهوم الأمن من نواحٍ مختلفة، والاعتماد على نظريات لتفسير أبعاد الدراسة وتحليلها:

نظرية توازن القوى Balance of Power

هي إحدى النظريات التي ارتبطت بمفهوم القوة في صنع السياسات الخارجية في جميع المواقف الدولية، فهي وصف واقعي لتوزيع القوة السياسية في المشهد الدولي. وعادة ما كان مصطلح توازن القوى يستخدم لوصف التوازن السياسي بحيث يكون توزيع القوة متساوياً بين الدول، وفي الحالات التي يتعذر فيها على الدولة تحقيق هذا التوازن فإنها تلجأ إلى التحالف مع غيرها من الدول للوصول إلى القوة الجماعية التي

تمكنها من ردع النزعات العدوانية (Haas, 1953). يُعرّف المؤرخ أرنولد توينبي مفهوم توازن القوى بأنه: نظام من الديناميكيات السياسية التي تظهر في المجتمعات الدولية التي تتألف من مجموعة من الدول المستقلة وتهدف إلى المحافظة على مستوى محدود من القوة السياسية المتاحة لكل منها. وكلما كانت هذه الدول في مركز التوازن ومحوره فهي تسعى إلى المحافظة على الوضع الراهن والإبقاء عليه مقارنة بالدول التي تقع في الهامش (Thompson, 1956, pp. 378-385) . لقد ميَّز البرفيسور كوينسي رايت (Wright, 1942) في كتابه (دراسة الحرب) بين توازن القوة الثابت وهو التوازن كنظام بمعنى استمرار التعايش بين الحكومات المستقلة التي يتصل بعضها مع الآخر وبين توازن القوة الديناميكي؛ وهو السياسات التي تتبناها الحكومات بعد تفكير واع وفقاً لاعتبارات معينة للحفاظ على مكانتها. ووفقاً لرايت فإن الدول سوف تتصارع فيما بينها من أجل الهيمنة والتوسع، وسيكون مؤشر القوة هو الإمكانات العسكرية.

أما "هانس مورغانثو" (Morgenthau, 1960) الذي كان من أهم منظري النظرية الواقعية فقد رأى أن أساليب القادة في صنع السياسة الخارجية مرتبطة بالقوة التي يمتلكونها في النظام الدولي. وأن النظام الدولي يتسم بالفوضى ولا توجد سلطة عليا تضع نهاية للتنافس من أجل المزيد من القوة، وعليه أن الصراع مستمر (منغست وأريغوين، 2013). وفي كتابه (السياسة بين الأمم) نظر مورغانثو إلى توازن القوى من خلال تحليلاته للسياسة الدولية، فهو يرى أن السياسات الخارجية هي سعي إلى السلطة، وأن الدول إما أن تسعى إلى السيطرة أو إلى التأثير على سياسات الدول الأخرى، ومن الممكن أن تلجأ هذه الدول إلى استخدام السياسات الاقتصادية أو العسكرية لتعزيز سلطتها السياسية. إن تعزيز القوة والسلطة السياسية بين الدول يقود إلى التنافس على الوضع الراهن لتوزيع القوة. كما يرى مورغانثو أن الصراع بين الأمم قد يكون بسبب الرغبة بالحفاظ على الوضع الراهن والذي يصب في مصلحة الدول الإمبريالية التي ترغب في وتعزيز قوتها وتوسيعها. إلا أنه يؤكد أن سياسات القوة هذه مقيدة بعوامل معينة، أهمها مبدأ (توازن القوى) ومدى تأثير التسلح والتحالفات على تحقيق توازن القوة.

وفي هذه الدراسة فإن نظرية توازن القوى تفتح الباب للباحثين لتحليل عنصر القوة في منطقة الخليج العربي، تلك المنطقة التي تصارع من أجل تحقيق توازن للقوى. لقد شهدت المنطقة أحداثاً كثيرة أدت إلى الإخلال بميزان القوى مما استوجب التدخل الخارجي من الولايات المتحدة لإرجاع هذا التوازن والمحافظة عليه ولمنع أي محاولات لأي دولة لأن تتفوق أو تحاول بسط سيطرتها وقوتها على المنطقة. إلا أن هذا التدخل الذي أدى إلى استخدام الحروب الاستباقية، لم يصب دائماً في مصلحة أمن المنطقة، بل أحياناً أدى هذا التدخل إلى إحداث خلل كبير في ميزان القوى وأدى أيضاً إلى ظهور مفاهيم جديدة لم تكن موجودة سابقاً في منطقة الخليج العربي (كـالفاعلين من غير الدول، والدول الفاشلة). تلك المفاهيم التي جلبت معها أحداثاً أمنية مختلفة ومتفرقة أدت إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة؛ كما أدت إلى خلق حالة من التسابق التسلحي لبعض الدول ومحاولات دول أخرى لإيجاد تحالفات متنوعة لضمان تحقيق الأمن. وعلى الرغم من أن منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة والحيوية للولايات المتحدة مما يجعلها تحظى بالاهتمام الدائم والمستمر، إلا أن الثقل الأمني المكلف لهذه المنطقة أدى إلى تغيير تحركات السياسة الخارجية الأمريكية لأن تتوجه إلى اتخاذ سياسات انكفائية تجاه المنطقة.

نظرية المعضلة الأمنية Security Dilemma Theory

تُعدُّ هذه النظرية من النظريات التي تفسر العلاقات الدولية، وهي تقع ضمن افتراض الواقعية الدفاعية. وترى هذه النظرية أن الأمن ذو دلالة تنافسية بحيث تسعى الدول إلى تحقيقه وزيادته. إلا أن محاولة أي دولة زيادة أمنها سيقلل من إحساس الدول الأخرى بالأمان وسيزيد من خوفها، مما يخلق حالة سباق التسلح بين الدول لتفادي مخاطر الدول الأخرى (Jervis, 1978). تصف معضلة الأمن أن محاولات الدول لتحسين أمنها القومي ما هي إلا أعمال قد تؤدي إلى خلق حالة تهديد للدول الأخرى مما يجعلها تتخذ خطوات عسكرية مضادة، فبدلاً من زيادة الأمن الإقليمي، قد يؤدي ذلك إلى انحدار الأمن بالنسبة إلى جميع الدول نتيجة عامل عدم الثقة المتبادل. ووفقاً لهذه النظرية فإن تعزيز عامل الأمن لدولة ما قد يكون بمثابة رسالة غير مقصودة للدول

الأخرى مما قد يكرس تهديداً أمنياً طويل المدى تتصاعد فيه رغبات كل طرف بتعزيز قوته وزيادتها (أوكالاهان، 2008، ص.389).

توضح نظرية المعضلة الأمنية أن عدم رغبة الدول التي تقوم بتعزيز أمنها بمهاجمة الدول الأخرى لا يعني أن نواياها سليمة، وكذلك لا يمكن التأكد من هذه النوايا بأي طريقة مما يستوجب تراكم القوة لجميع الأطراف. وبما أنه لا يمكن لأي دولة التأكد من أن تراكم القوة لدى الدول الأخرى هو لدوافع دفاعية، فعلى الدول الافتراض بأن هذا التراكم قد يكون الهدف منه هجومياً لا دفاعياً. إن تراكم القوة لدى الدول يكون من خلال أساليب مختلفة أهمها: زيادة التسلح، والتوسع الإقليمي، وتشكيل التحالفات (Snyder, 1984).

إن الاعتماد على هذه النظرية سيوضح كيف أن انعدام توازن القوى الطبيعي المتعادل الإقليمي بين دول المنطقة خلق معضلة أمنية، وهذه المعضلة الأمنية قادت دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً إلى زيادة الرغبة بالتسلح وإلى تنويع التحالفات الأمنية الإقليمية والخارجية. إن المعضلة الأمنية الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي تكمن في عدم قدرتها على إيجاد قوة ردع إقليمية موحدة حتى بعد 43 عاماً من قيام مجلس الأمن الخليجي، فلا يوجد توازن قوى حقيقي من داخل الإقليم وبين اللاعبين الإقليميين، مما أدى إلى خلق حالة من الاعتماد على قوى خارجية للتغلب على مأزق المعضلة الأمنية في المنطقة. كما أن هذه الدول لا تتشارك فيما بينها من خلال إيضاح مصادر التهديدات الأمنية المحتملة في المنطقة وتحديدها، فهذا التشارك سيخلق شعوراً جماعياً بالخطر مما يؤدي بدوره إلى خلق رغبة جماعية للتصدي ولمجابهة هذه الأخطار بصور جماعية.

كما أن منطقة الخليج العربي تفتقد إلى جيران تحكمهم أنظمة ديمقراطية. فلا يزال العراق يعاني تبعات الأنظمة السابقة التي خلفت تهديدات حقيقية لدول المنطقة. إضافة إلى ذلك هناك تهديدات دائمة تتصاعد وتنخفض بطريقة دورية من إيران. فالتبادل التجاري بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لم يحل المشكلات بينهما، كذلك التقارب القطري الإيراني خلال الأزمة الخليجية لم يجعل إيران تبتعد عن فكرة مشاركة حقل الشمال التي ترى أن لها حقاً فيه.

نظرية التحالفات *Alliances Theory*

يقصد بالتحالفات الاتحادات الرسمية بين الدول لاستخدام أو عدم استخدام القوة العسكرية، بهدف توفير الأمن ضد دول أخرى. وتختلف التحالفات عن المنظمات التي تهدف إلى تحقيق الأمن، فهي اشتقاق من ظاهرة تسمى الاصطفافات (Alignments) بمعنى تحقيق الدعم المتبادل بين دولتين أو أكثر في النزاعات أو الحروب. ومن الممكن أن يتم تعزيز هذه التحالفات والدعم من خلال اللجوء إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف إلى تسوية النزاعات من خلال الدعم الدبلوماسي أو العسكري. إلا أن هذه التحالفات تتأثر بالعديد من العوامل كمصالح الدول، والسياسات الداخلية للدول، وتصورات سلوك الدول الأخرى، ما قد يعززها أو يضعفها أو حتى يُلغيها (Snyder, 2022, pp. 103-105). وتتشكل التحالفات بين الدول عادة لسببين: أولاً: قد لا تكون الدول راضية عن الأمن المعتدل الذي تتمتع به، وعليه فهي ترى أن التحالف سيزيد من أمنها بشكل كبير. ثانياً: تتحالف بعض الدول بهدف تجنب العزلة أو لمنع الآخرين من التحالف ضدها (Snyder, 1984) .

يرى الباحث "سنايدر" أن المصلحة المشتركة الرئيسية في أي تحالف تقع في أمرين: الحفاظ على تماسك الحلف، وإدراك أن المصدر الرئيسي للصراع هو الخصم والموقف الذي يجب أن يُتخذ لمواجهته. إلا أنه أكد أن الأمر الأول قد يثير مخاوف من انشقاق الحليف وربما إعادة اصطفافه، والثاني قد يولد مخاوف الانجرار إلى حرب حول مصالح الحليف الذي لا يشاركه فيه أحد. وهو ما أطلق عليها مصطلح المخاوف التوأم (الهجران والوقوع بالفخ) (Snyder, 2022, pp. 112-113). كما أنه يرى أنه كلما زاد اعتماد الدول والتزامها تجاه الحليف زاد خطر وقوعها في فخ مصالح هذا الحليف؛ ذلك الفخ الذي يعتمد بدرجة كبيرة على درجة التهور والعدوانية المتأصلة لدى الحليف. إضافة إلى ذلك كلما زاد اعتماد الدول على الحليف لتحقيق الأمن قلَّ نفوذ الدول في قدرتها على مساومة هذا الحليف بشأن بعض القرارات التي يتخذها (Snyder, 1984, p. 467). كما أن زيادة اعتماد الحليف الضعيف (دول مجلس التعاون الخليجي) على الحليف القوي (الولايات المتحدة الأمريكية) لتحقيق الأمن في

المنطقة، تقلل من قدرتها على التأثير والمساومة وتصحيح بعض السياسات التي لا تقبل بها هذه الدول. ويهدف توظيف هذه النظرية في الدراسة إلى توضيح التحالفات التي تقوم بها الدول الخليجية تحديداً سواء العسكرية أو الأمنية مع الولايات المتحدة لتعزيز الأمن، وكيف أن هذه الدول أدركت مؤخراً ضرورة تنويع التحالفات إما على المستوى الإقليمي مع بعض الدول كتركيا مثلاً أو على المستوى الدولي.

الدراسات السابقة

أجري العديد من الدراسات والبحوث فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي. لقد تفاوتت الدراسات التي أُجريت في تركيزها وبما يتوافق مع موضوع الدراسة؛ فتم التركيز على الدراسات التي ركزت على دور السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية ومن أمثلتها دراسة الشايجي (2021) التي هدفت إلى توضيح دور المبادئ الرئاسية لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، وتحول هذه المبادئ الرئاسية وفقاً للأحداث العالمية التي تواجه الرؤساء. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستدارة نحو آسيا كانت من ضمن التفكير الجيو-إستراتيجي للرئيس أوباما في صياغة سياسته الخارجية لإيمانه بأن المستقبل يكمن في آسيا وكذلك لاحتواء الصعود الصيني القوي.

من جهة أخرى، أشار Kablan (2018) إلى أن نجاح الرئيس ترامب في الانتخابات الأمريكية كان له دور كبير في إشعال الأزمة الخليجية. وأضاف بأن عدم قدرة الرئيس ترامب على موازنة موقفه في التعامل مع هذه الأزمة والذي كان سلبياً تجاه قطر، كان بسبب التناقض داخل إدارته مما أدى إلى عدم وجود سياسة خارجية متماسكة لإيجاد حل متوازن للأزمة الخليجية.

كما فسّر هدسون (2013) أن التحولات في توازن القوى العالمي وصعود تأثير الصين والهند كان بسبب تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. وأوضحت دراسته بأن تأثير الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بدأ يقل في المنطقة، ولا يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى سبب صعود آسيا، بل يعود إلى القصور الذاتي الأمريكي، ولغياب رسم سياسات واضحة ومتماسكة تجاه هذه المنطقة المهمة.

وأخيراً، تطرقت دراسة Haass and Indyk (2009) إلى التحديات التي تواجه إدارة الرئيس أوباما في منطقة الشرق الأوسط والتي تتمثل في العراق وبرنامج إيران النووي ومحاولات التوصل إلى اتفاق إسرائيلي-فلسطيني. وتوصلت الدراسة بعد تحليل هذه التحديات إلى أنه يجب على إدارة الرئيس أوباما أن تجعل هذه التحديات أولوية عند صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ويكون ذلك من خلال خلق إستراتيجية متكاملة تستطيع تحقيق الأهداف والتغلب على عوامل التشتت التي قد تعرقل هذه الأهداف.

المحور الأول: تحولات السياسة الأمريكية ما بعد نهاية الحرب الباردة

تؤدي السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً ومتنفذاً في رسم السياسة الخارجية وصنعها. وتعد منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة للمصالح الأمريكية، إلا أن مستوى التدخل والمشاركة في قضايا المنطقة يتأثر بالأحداث التي تشهدها مع مرور الوقت. تؤثر القضايا المختلفة التي تظهر بالنظام الدولي في توجهات وتحركات وأهداف وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية. إن شكل السلوك الذي قد تُظهره السلطة التنفيذية الأمريكية في منطقة الخليج العربي يُشكل رؤية إضافية للباحثين لتفسير سبب اختلاف مستوى تدخل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة مع مرور الوقت.

إن الواقع والأحداث في منطقة الخليج العربي تؤثر في قرارات صناع القرار في الولايات المتحدة، كما أن الأزمات المتوالية المكلفة قد تُحفز صناع القرار على صياغة قرارات مختلفة كحلول لتحقيق نتائج أفضل بأقل الخسائر. شهد تعامل السياسة الخارجية الأمريكية مع المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى حرب إسقاط نظام صدام حسين عام 2003 تحدي الاستجابة للأزمات الكبرى. إلا أن كل أزمة كانت تهدد مصالح الولايات المتحدة وأهدافها توضح معها مدى قصور السياسة الخارجية الأمريكية في كيفية التعامل مع تلك الأزمات (Halabi, 2009). لقد شكلت السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات الأمريكية المتعاقبة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري تجاه منطقة الخليج العربي، تراكمات تحملت الإدارات المتعاقبة نتائجها وعواقبها.

إلا أنه في الواقع لا يمكن عزل الأحداث والسياسات التي صيغت لاحتوائها وأخذ كل واحدة منها على حدة؛ بل إن ترابط تلك الأحداث بغض النظر عن الإدارات الأمريكية، يوضح لنا كيف أن صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بدأت تأخذ منحى آخر، فصار من الواضح في الحسابات الأمريكية أن منطقة الخليج العربي تثقل كاهل الولايات المتحدة بسبب تعدد الأزمات وتنوعها وتصاعدها وعدم استقرارها.

لقد تعمق الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بعد الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت؛ وسعت إدارة بوش الأب إلى تشكيل إطار لنظام عالمي جديد، ساعدت على قيامه أحداث تاريخية فتحت المجال للولايات المتحدة لترسخ وجودها في منطقة الخليج العربي بدءاً من مرحلة ما بعد الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت (1990-1991). لقد أتاحت أزمة الخليج تنفيذ مفهوم النظام العالمي الجديد، تلك الفكرة التي كانت تلوح في الأفق الأمريكي قبل تلك الأزمة، والتي تتمحور بحسب تصور إدارة الرئيس بوش الأب للنظام العالمي الجديد على ثلاثة أبعاد: أولاً: عدم قبول الاستخدام العدواني للقوة، ثانياً: تعزيز الأمن الجماعي، ثالثاً: التعاون مع القوى العظمي لتحقيق تلك الأهداف. ومن الناحية العملية لم يكن هذا المصطلح والترويج له إلا "إستراتيجية سياسية مجردة من المعنى الفلسفي الحقيقي، ساعدت واشنطن على تنفيذ مصالحها الوطنية من خلال توفير الغطاء السياسي، والمبرر القانوني، والأساس للعمل الجماعي في الحروب" (Miller & Yetiv, 2001, p. 61).

بعد حرب تحرير دولة الكويت، توسع الحضور والقواعد والعتاد العسكري الأمريكي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبحلول عام 2023 - بعد أكثر من ثلاثة عقود- توسَّع الحضور العسكري الأمريكي المتمركز بنحو 45,400 عسكري أميركي من مختلف القطاعات العسكرية في 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط. وتمتلك الولايات المتحدة أكبر عدد من القوات العسكرية في دولة الكويت منذ عام 1991 بما يقارب 13.500 جندي، تليها البحرين بـ 9000 جندي، ثم في قطر بـ 8000 جندي. وتعد قاعدة العديد الجوية - Al Udeid Air Base في قطر التي تقع جنوب غرب الدوحة في قطر، أكبر قاعدة عسكرية جوية ومنشأة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، وتستضيف المقر الإقليمي للقيادة الوسطى الأمريكية (Knutson, 2023). وتوصلت

الولايات المتحدة عام 2024 إلى اتفاق مع دولة قطر لتمديد الوجود العسكري الأمريكي لمدة عشر سنوات قادمة، نظراً للدور الحيوي وأهمية قاعدة العديد في العمليات الجوية للقيادة الوسطى الأمريكية (Marquardt & Bertrand, 2024).

فيما وضعت إدارة بوش الأب كما أشرنا، إطار نظام عالمي جديد (New World Order)، فإن إدارة الرئيس بوش الابن عززت بحروبها الاستباقية الأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وضخت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فكرة مكافحة الإرهاب طاقة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية لتبني نهج الأحادية القطبية في النظام الدولي. كانت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، بداية حقبة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية. شُنت الحرب غير الشرعية على العراق، خارج إطار قرارات مجلس الأمن الدولي، وبتجاهل لدور المنظمات الدولية (Gaan, 2003)؛ إلا أن ثمن تلك الحرب كان مكلفاً جداً على الولايات المتحدة، وعلى الداخل الأمريكي ومناطق نفوذها في المنطقة. كما أن من تداعيات تلك الحرب الكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة وقُدرت ب 1.8 تريليون دولار، إلى جانب أنه من المحتمل ارتفاع الكلفة إلى 2.89 تريليون دولار بحلول عام 2050 مع الأخذ بعين الاعتبار رعاية وعلاج المحاربين الذين قاتلوا وشاركوا في حرب العراق والعمليات اللاحقة في العراق وسوريا وغيرها من مناطق المواجهة ومحاربة الإرهاب (Myers, 2023) . وكانت تبعات الحرب متتالية ومكلفة، فأطلقت العنان لتمرد الفاعلين من غير الدول وظهورهم. وحملت مرحلة ما بعد الحرب في طياتها رؤية مختلفة لإدارة الرئيس أوباما التي خلفت إدارة الرئيس بوش الابن، ورؤية إدارته أن منطقة الخليج العربي غير مستقرة أمنياً وأن التدخل في بعض شؤونها لا بد أن يكون بحذر.

المحور الثاني: سياسة الرئيس أوباما في منطقة الخليج العربي: التراجع والانسحاب والانكفاء

ابتعد مبدأ أوباما كثيراً عن مبدأ بوش بابتعاده عن الأيديولوجيا واعتماده على الواقعية الكلاسيكية من ناحية استخدامه مفردات تصالحية خاصة في خطابه للعالم الإسلامي في البرلمان التركي وفي جامعة القاهرة عام 2009. لقد ركز مبدأ أوباما

على (الدبلوماسية الذكية) من خلال التزاوج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة. إلا أن إدارة أوباما غيّرت مقاربة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي مقارنة بإدارة سلفه بوش الابن، وبرز ذلك في إستراتيجية الأمن الوطني الصادرة في شهر مايو 2010 (National Security Strategy, 2010). فقد أعادت الإستراتيجية تحديد كيفية مواجهة المخاطر في الخارج كمحاربة الإرهاب، والفاعلين من غير الدول، والدول الفاشلة. ورأت إستراتيجية أوباما ضرورة التعاون الدولي لمواجهة تلك التحديات بمجهود ومشاركة جماعية دولية، بتقاسم الأعباء بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. ووفقاً لذلك انتقلت الولايات المتحدة من وضع الأحادية في المواجهة، إلى تبني التعددية وتقاسم الأعباء. وأكدت الإستراتيجية على ضرورة الالتفات للداخل الأمريكي منطلقة من فكرة أن: النفوذ والقوة في الخارج يعتمدان على ما يتم اتخاذه في الداخل، وعليه لا بد من تنمية الاقتصاد، وخفض العجز، وتعزيز التعليم والصحة، والأهم تطوير الطاقة النظيفة وتحرير الولايات المتحدة من النفط الأجنبي. لم تحظ منطقة الشرق الأوسط بأولوية وباهتمام كبيرين في إستراتيجية الرئيس أوباما ومبدئه. وتم التطرق لها بشكل موجز ومحدود، وخاصة في كيفية تعزيز الجانب الأمني والديمقراطية (الشايجي، 2021).

في نوفمبر 2011، أعلن الرئيس أوباما ما أطلق عليه: الاستـــدارة نحو آسيا- Pivot Towards Asia؛ وذلك لإعادة التوازن والاهتمام بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا والمحيط الهادئ. وكان الهدف تعميق التحالف مع آسيا وتحديثه انطلاقاً من ديناميكية تلك المنطقة وبما يتوافق مع اتجاهات الولايات المتحدة للقرن الحادي والعشرين؛ إذ تتمتع تلك المنطقة بنمو اقتصادي هائل مما سيكون لها تأثير كبير في حال التعاون على مستقبل رخاء الولايات المتحدة وسيكون ذلك بتعميق مشاركة الولايات المتحدة من خلال المنظمات الإقليمية، والحوارات الجديدة، والعلاقات الدبلوماسية، لتوطيد التجارة والاستثمار اللذين يدفعان بالنمو والرخاء على جانبي المحيط الهادئ، مما سيعزز النمو المتوازن والمستدام ويؤدي إلى مضاعفة الصادرات الأمريكية.

أدركت الولايات المتحدة أنه في الوقت الذي كانت هي تخوض حروباً في أنحاء العالم، كانت آسيا وتحديداً الصين في حالة تحرك ونهوض اقتصادي جعلها من

الاقتصادات الأسرع نمواً. وعليه كان من الضروري في إستراتيجية الولايات المتحدة تحقيق إعادة التوازن. كانت القوات العسكرية الأمريكية والمقاتلات والسفن الأمريكية المتمركزة في آسيا منخرطة بشكل كبير في حربي العراق وأفغانستان، حتى إن وحدات مشاة البحرية الأمريكية المتمركزة في اليابان وكوريا الجنوبية كانت تقوم بالتناوب على حربي العراق وأفغانستان. لقد منحت نهاية الحرب في أفغانستان والعراق الولايات المتحدة فرصة أكبر للتركيز على الفرص الإستراتيجية طويلة المدى نظراً للتغيرات الجيو-إستراتيجية والتحولات الديموغرافية في تلك المنطقة. ومن أهداف الولايات المتحدة كذلك هو الاستدارة نحو آسيا: احتواء تنامي قوة الصين، والتهديدات التي تمثلها كوريا الشمالية (Davidson, 2014).

لم ينظر الحلفاء الخليجيون إلى استدارة إدارة الرئيس أوباما نحو آسيا بالارتياح، بل كانت الخشية من تخفيض مكانة ودور وأهمية منطقة الخليج العربي لمصلحة شرق آسيا، مما عمق أزمة تراجع الثقة مع الحليف الأمريكي؛ كما أن المفاوضات السرية بين إدارة أوباما وإيران للتوصل إلى الاتفاق النووي عمقت أزمة الثقة بشكل أحدث شرخاً عميقاً في العلاقات الثنائية. كما ترسخت فكرة أن توجه السياسة الخارجية الأمريكية نحو آسيا من الممكن أن يؤدي إلى إضعاف العلاقات في منطقة الشرق الأوسط، ما يجعل المنطقة في حالة من الفوضى مع تصاعد الدور الصيني.

بدأت إدارة أوباما سحب القوات الأمريكية من العراق حسب الاتفاق بين إدارة أوباما والحكومة العراقية في ديسمبر 2011. وكانت إدارة أوباما تؤمن أن الانسحاب سيسمح للولايات المتحدة بإعادة توجيه طاقتها وقدراتها نحو أولويات حيوية أخرى. إلا أن واقع المنطقة كان يتطلب ضرورة وجود إستراتيجية شاملة، وليس إستراتيجية تراجعية بلا رؤية واضحة. وعلى الرغم من انسحاب القوات الأمريكية من العراق، إلا أن الانسحاب لم يعزز الاستقرار؛ فقد استمرت حركة طالبان وتنظيم القاعدة بكسب مزيد من التمدد والقوة.

في عام 2013 مع بدء الرئيس أوباما فترة رئاسته الثانية، انتقد الجمهوريون مبدأ الرئيس أوباما الذي انتهجه في سياسته الخارجية (القيادة من الخلف – Leading

from Behind)، بأنه بمثابة السير بشكل أعمى من دون وجود اتجاه واضح ومحدد. وارتكز الانتقاد لحاجة الولايات المتحدة إلى وجود إستراتيجية شاملة يمكنها الاستمرار بقيادة النظام العالمي. كما تم انتقاد مبدأ أوباما لتسببه بتفاقم العديد من الأزمات والصراعات الدولية وتصاعد بعض التهديدات الإقليمية بما فيها منطقة الخليج العربي (Simes & Saunders, 2013).

كشفت مقابلة الصحفي "جيفري غولدبيرغ" لمجلة The Atlantic، عدداً من الاتجاهات الفكرية والقرارات الحاسمة التي اتخذتها إدارة الرئيس أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط بما فيها الربيع العربي. واقتراحه تقاسم منطقة الشرق الأوسط بين السعودية وإيران. كانت رؤية الرئيس أوباما أن منطقة الشرق الأوسط يجب أن تصلح نفسها بنفسها، وألا تتدخل الولايات المتحدة بتلك الصراعات؛ بل يجب أن تكون مراقباً للأحداث أكثر من مُغير لاتجاهاتها. فعلى الرغم من تحذير الرئيس أوباما للنظام السوري في فترة الربيع العربي 2012، من أن استخدام الأسلحة الكيماوية يعني تجاوز الخطوط الحمراء، إلا أنه تراجع عن اتخاذ موقف حاسم تجاه النظام السوري ولم يستخدم الرد العسكري ضد نظام الأسد، حتى بعد استخدامه للأسلحة الكيماوية في أغسطس 2013. ما فسره الأسد ومحور المقاومة الذي ينتمي إليه الأسد بقيادة إيران بأنه ضعف وعدم حسم من أوباما وإدارته. وبدأ بعدها تعميق التدخل الإيراني من مستشاري الحرس الثوري وميلشياتها الطائفية من أفغانستان وباكستان (الشايجي، 2024ج).

وفي مقابلة الرئيس أوباما مع "جيفري غولدبيرغ" مع مجلة ذي أتلانتيك عن مبدئه، صرح الرئيس أوباما أن الرد العسكري لن يغير من واقع الأحداث خاصة في ظل الدعم والتسليح لسوريا من قبل إيران وروسيا. كما أدى موقف الرئيس أوباما وقراره بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية إلى فقدان الولايات المتحدة لمصداقيتها ونفوذها في سوريا وتراجع مكانتها عالمياً؛ وشاب موقف الرئيس أوباما حالة من التناقض. فقد أوضح في المقابلة بأنه يفضل الدفاع عن إسرائيل بدلاً من الدفاع عن المدنيين السوريين، ومحاربة القاعدة وإيران بدلاً من قتال النظام السوري (Kharroub, 2016) . في الواقع إن نهج سياسة إدارة أوباما الانكفائية في ظل الظروف الحاسمة التي كانت تشهدها

المنطقة فتح المجال للاعبين آخرين مثل روسيا وإيران والصين لإدخال أنفسهم في التوازن الإقليمي وتقييد خيارات السياسة الأمريكية. كذلك اعتبرت كل من المملكة العربية السعودية والحلفاء الخليجيين وإيران سياسات أوباما التقهقريّة والتراجعية بمثابة انكفاء عن المنطقة، ما صعّد المنافسة على الهيمنة الإقليمية بنكهة طائفية (Boyle, 2017).

وتطرق الرئيس أوباما في مقابلته إلى حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي وتحديداً الدول الخليجية بنقد غير موفق، وذلك حينما أشار إلى أنه ينبغي على المملكة العربية السعودية أن تنتهج سياسة حسن الجوار مع إيران. كذلك وَصَفَ الحلفاء التقليديين من الدول العربية السنية ودول الخليج بأنهم راكبون بالمجان –Free Riders؛ متجاهلاً بذلك الديناميكيات الأكبر للاقتصاد الجيوسياسي والمصلحة الغربية الكبيرة في المنطقة (Kharroub, 2016). لقد اعتبرت المملكة العربية السعودية أن سياسات إدارة أوباما كانت تصالحية بشكل غير متناسب تجاه إيران حتى في الرد على استفزازاتها الصارخة في المنطقة؛ إذ أثارت تلك التحركات غير المتوازنة الشكوك والتساؤلات حول قيمة الضمانات الأمنية التي قد تستطيع الولايات المتحدة تقديمها لحلفائها، وكيف يمكن الوثوق وأخذ الحليف الأمريكي على محمل الجد إن تفجرت صراعات من الممكن أن تهدد أمن المنطقة واستقرارها؛ خاصة بعد تصريح الرئيس أوباما أن: منطقة الشرق الأوسط لم تعد ذات أهمية كبيرة لمصالح الولايات المتحدة (Lieber, 2017).

انتهجت إدارة أوباما سياسة انكفائية - Retrenchment Policy تسببت بانتقادات سواء من المحافظين الجدد أو من الليبراليين في الداخل الأمريكي. كانت تلك الانتقادات مستحقة لأن سياسته الخارجية لم تكن متكافئة، بل كانت متراجعة، ومُرجحة لدول معينة (إسرائيل، وإيران) من دون الأخرى. ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تتراجع بسياستها ومواقفها في المنطقة توصلت إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي. ففي 4 أبريل 2015 وقع ممثلو مجموعة (5+1) المتمثلة في الدول الأعضاء الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة وإيران على اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني عُرف بـ (خطة العمل المشتركة الشاملة Joint Comprehensive Plan of Action - JCPOA)؛ ولم يحقق الاتفاق الذي كان من بنوده رفع العقوبات عن إيران، أي تقدم في العلاقات الثنائية بين الولايات

المتحدة وإيران؛ ففي أول خطاب للرئيس أوباما بعد تنفيذ الاتفاق النووي صرح بوجود خلافات عميقة بين الولايات المتحدة وإيران، خاصة في ظل تحركات إيران لتهديد أمن الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي واستقرارهما واستمرارها بانتهاكات حقوق الإنسان (أوباما: خلافات عميقة، 2016).

إن كثيراً من الحكومات في الشرق الأوسط رأت أن إرث أوباما كان مدمراً، ففي الوقت الذي سعى إلى تجنب التدخلات المكلفة في المنطقة للتوجه لآسيا من أجل الاستجابة للتحولات في ميزان القوى العالمي، فقد أبعد الولايات المتحدة عن إحداث تغييرات كبيرة في المنطقة وجعلها لاعباً متراجعاً بدلاً من كونها لاعباً مؤثراً في الأحداث (Boyle, 2017). أوصلت هذه التصريحات والمواقف المختلفة رسالة لدول المنطقة أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لاستخدام القوة لحمايتهم وحماية أمن المنطقة، وأن الاهتمام الأساسي في بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية بدأ يسلك اتجاهًا آخر. إلا أن الواقع التاريخي الممتد يبين عكس ذلك ويعمق فكرة أن منطقة الخليج العربي ستظل منطقة مهمة للولايات المتحدة مهما تعاقبت الإدارات ومهما اختلفت مصالحها.

المحور الثالث: سياسة الرئيس ترامب في منطقة الخليج العربي: تعزيز التسلح وعدم الثقة بالحليف الأمريكي

منذ بداية حملته الانتخابية أراد الرئيس ترامب إيصال رسالة واضحة بأن سياسته الخارجية وتحديداً تجاه منطقة الشرق الأوسط ستكون مختلفة عن الرئيس أوباما. وكان من أهدافه الرئيسة في المنطقة، إعلان أن العدو الرئيسي للولايات المتحدة هو الإرهاب الإسلامي المتطرف، ولم يسبق للرئيس أوباما استخدام مثل هذا المصطلح من قبل (Freedman, 2017). إلا أنه منذ بدء فترة رئاسته والتي استمرت لفترة واحدة فقط لم تكن سياسته الخارجية تجاه المنطقة متسقة لا بالقرارات ولا بالمواقف التي تم اتخاذها ولا حتى داخل حكومته المصغرة. بل كانت سياسته غير متوازنة وغير مدروسة أحياناً وكانت كذلك تنم عن قرارات فردية بعيدة عن القرارات الجماعية والتشاورية مع أعضاء إدارته.

كانت الأحداث التي مرت بها المنطقة بمثابة اختبار لفترة رئاسته، والتي كان من عواقبها تعميق عدم الثقة بالحليف الأمريكي -Distrust in the American ally

خاصة عندما كان موقف الرئيس ترامب في بعض الأحداث منحازًا إلى جانب دون الآخر. في 21 مايو 2017 قام الرئيس ترامب بزيارة إلى المملكة العربية السعودية وتحديداً الرياض والتي كانت أول دولة يزورها في أولى رحلاته الخارجية بعد توليه الرئاسة بهدف حضور (قمم الرياض) التي تضمنت قمماً مع المملكة العربية السعودية ومع دول مجلس التعاون الخليجي ومع الدول العربية والإسلامية.

بعد تلك القمم تفاقمت الأزمة الخليجية، التي اندلعت في 5 يونيو 2017 عندما قررت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وكذلك مصر قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر وطرد السفراء والمواطنين. لكن الواقع يوضح بأنه منذ عام 2011 كان هناك استياء من الدول الرباعية تجاه قطر مما قدمته من دعم للتيارات الإسلامية ومع تداعيات الربيع العربي؛ وقد قامت قناة الجزيرة القطرية بدور فعال في تغطية هذه الأحداث ونقلها للعالم وكانت منبراً مهماً لحركات التغيير، خاصة وأن هذه القناة لم تقف فقط على نقل الأحداث، ولكن امتدت لعرض المواقف المعارضة والمنتقدة للأنظمة العربية بما فيها الدول الخليجية والعربية مما سبب لهذه لدول معضلة أمنية (الشايجي، 2024أ).

وضحت تصريحات الرئيس ترامب في بداية الأزمة الخليجية موقفه بدعمه الكامل لتحرك دول الرباعية أو التي تطلق عليها قطر "دول الحصار" ضد قطر. وفي مؤتمر صحفي عُقد في 19 يونيو 2017 للرئيس ترامب قال: "لقد كانت قطر مع الأسف، تاريخياً ممولاً للإرهاب على مستوى عالٍ للغاية".

وفي تاريخ 12 يوليو 2017 خلال مقابلة للرئيس ترامب مع شبكة البث المسيحية صرح رداً على سؤال فيما إذا كان تصاعد التوتر يثير قلق المسؤولين الأمريكيين وتأثير ذلك على قاعدة العديد العسكرية الضخمة التي تضم نحو 11.000 جندي أمريكي؟ رد قائلاً: إن الانتقال من هذه القاعدة العسكرية لن يشكل عقبة وأنه في حال اضطررنا إلى المغادرة فستكون هناك عشر دول أخرى مستعدة لبناء قاعدة أخرى (Woody, 2017). لقد حاول مستشارو الرئيس ترامب العسكريين ومستشارو السياسة الخارجية إقناعه أن قيمة قاعدة العديد الجوية في قطر مرتفعة الأهمية للغاية بحيث لا يمكن تعريضها

أو إقحامها بالخطر بسبب هذا الخلاف (Potter, 2019). في تلك الفترة وفي خضم تصريحات الرئيس ترامب المنساقة تجاه جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كان وزير خارجيته "ريكس تيلرسون" يحاول إيجاد حل للأزمة الخليجية؛ فرأى ضرورة حل تلك الخلافات بالطرق الدبلوماسية؛ وقام بزيارات مكوكية بين دول مجلس التعاون الخليجي في يوليو 2017. كذلك ألقى "تيلرسون" اللوم قبل جولته الثانية للمنطقة في أكتوبر 2017 على المملكة العربية السعودية وشركائها في استمرار الخلاف. وصرح حينها قائلاً: "يبدو لا توجد رغبة واضحة من جانب بعض الأطراف وتحديداً من المجموعة الرباعية لإنهاء هذا الخلاف" (Wadhams, 2017) . لقد كان هناك خلاف فكري بشأن مجموعة من قضايا السياسة الخارجية بين الرئيس ترامب ووزير خارجيته تيلرسون. وفي مارس 2018 أقال الرئيس ترامب وزير الخارجية، واستعاض عنه بترشيح مدير وكالة المخابرات المركزية مايك بومبيو.

لقد كان لهذه الأزمة تداعيات من الناحية الإقليمية كونها حدثاً لم يسبق وجوده لأن يصل إلى قطع العلاقات سواء الاقتصادية أو العسكرية. كانت دولة الكويت ممثلة بأمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح الوسيط في هذه الأزمة؛ فقد سعت بلا كلل أو تردد بمحاولات جاهدة لإنهاء الأزمة الخليجية منذ اندلاعها. ولم تنجح الوساطة الكويتية ولم تُحدث أي تغيير جوهري في موقف الدول الأربع. ورأت الكويت ضرورة حل الخلاف بالطرق الدبلوماسية مع ضرورة عدم تعميق الخلاف وإطالته. لكن الوساطة الكويتية لم تقل أهمية عن الدور الأمريكي، كذلك نجحت الوساطة الكويتية من حيث البعد الأمني بمنع سيناريو لعمل عسكري كما صرح أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس دونالد ترامب في واشنطن في سبتمبر 2017 (الشايجي، 2024أ) كذلك رفض الجانب التركي تصعيد الأزمة. صادق وفي 7 يونيو 2017 صادق البرلمان التركي على اتفاقية أمنية مع دولة قطر تسمح بنشر قوات تركية في قطر وكذلك الموافقة على اتفاق آخر بشأن التدريب العسكري بين الجانبين التركي والقطري. بهذه المواقف كان هناك شعور من الجانب القطري بأن الحليف الإقليمي التركي أصبح أقرب. وكانت ردة الفعل التركي أسرع بالوقوف إلى جانب قطر ودعمها أكثر وأسرع من الحليف الأمريكي، ما تسبب بصدمة كبيرة

على الرغم من الشراكة الطويلة بينهما (Ulrichsen, 2018). أما فيما يتعلق بموقف قطر: فحتى بعد انتهاء هذه الأزمة التي استمرت نحو ثلاث سنوات ونصف في 5 يناير 2021 في القمة الخليجية ال 41، شعرت قطر بتزعزع الثقة بالحليف الأمريكي. وكذلك أشغلت لديها عامل الانتباه بعدم الاعتماد على شراكة واحدة وضرورة تعزيز وتنويع الحلفاء والتقارب حتى مع من تفرض الولايات المتحدة عقوبات عليه (إيران) وكذلك مع القوى الإقليمية الصاعدة في المنطقة (تركيا).

كانت الأزمة الخليجية بمثابة درس لقطر بضرورة عدم الاعتماد فقط على الحليف الأمريكي الذي لم يكن متوازنًا في قراراته خلال الأزمة. واعتمدت قطر على قوتها الذكية من خلال المزج بين الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية ما جعلها شريكاً جذاباً وموثوقاً لمجموعة من الدول الإقليمية والدولية.

وكان لاستخدام قطر مواردها الطبيعية (الغاز الطبيعي المسال) دور في تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الدول الرئيسية في قارتي آسيا وأوروبا، ونسجت قطر سياسة خارجية جاذبة للدول الأوروبية التي كانت تتطلع للحصول على الغاز الطبيعي خاصة بعد شن روسيا الحرب على أوكرانيا في فبراير 2022 وفرض عقوبات غربية على صادرات الطاقة الروسية. ونجحت قطر بتوقيع عقود طويلة الأمد لتصدير الغاز (Aljassar & Rosenson, 2022).

على الرغم من موقف الرئيس ترامب خلال الأزمة الخليجية التي استمرت ثلاث سنوات ونصف، والذي كان فيه داعمًا للدول الرباعية بما فيها المملكة العربية السعودية، إلا أن موقفه لم يكن مساندًا ولا رادعًا لمن أراد زعزعة أمنها خلال تلك الفترة. وفي 14 سبتمبر 2019 وجهت إيران هجمات على المنشآت النفطية السعودية في بقيق وخريص، وأثرت تلك الهجمات في إمدادات النفط العالمية بنسبة 5 % وأدت وإلى ارتفاع في أسعار النفط. وعلى الرغم من تصريح الرئيس ترامب بأن إيران تبدو مسؤولة عن ذلك الاعتداء غير المسبوق وتحذيره لها بأن الولايات المتحدة تمتلك قدرات عسكرية هائلة وأنها مستعدة للحرب إذا لزم الأمر؛ إلا أن حدة تصريحاته تراجعت وشهدت تحولاً ملحوظاً واختلافاً في الموقف حين صرح بأنه لم يقدم للمملكة العربية السعودية أي

وعود لحمايتها (Pérez-Peña et al., 2019). كذلك أكد الرئيس ترامب أنه لا يريد خوض حرب مع إيران، على الرغم من تأثير تلك الاعتداءات على أمن الطاقة وإنتاج النفط العالمي وإمداداته. إلا أن ما كان صادماً وأدى إلى اهتزاز الثقة بالحليف الأمريكي عند السعودية والحلفاء الخليجيين هو وصفه الاعتداء:"لقد كان ذلك هجوماً على المملكة العربية السعودية، ولم يكن هجوماً علينا" (Holland & ElGamal, 2019).

إن تعارض المواقف والتصريحات المتناقضة ما هو إلا دلالة على ضرورة عدم الثقة والاعتماد بشكل كامل أو الاعتقاد بشكل مبالغ فيه، وهو أن الحليف الأمريكي سيبادر لصد أي هجوم أو اعتداء على أيٍّ من الدول الخليجية، وذلك على الرغم من الشراكة الطويلة، حتى وإن كان ذلك سيؤثر في مصالح الحليف القوي وأهدافه في المنطقة وهو تفكير يفتقد للواقعية؛ حتى أن مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية وليم بيرنز أكد في مقال كتبه في دورية فورين أفيرز:

"كانت فترة الرئيس ترامب من الفترات المليئة بالقرارات التي حملت معها تبعات متعددة أثرت في توازن القوى وخلقت معضلة أمنية بين دول المنطقة، فكان الاعتداء الإيراني أو أذرعها على المنشآت النفطية السعودية من تبعات تلك القرارات، حيث كان منها زيادة فرض العقوبات الصارمة على إيران لوقف صادراتها من النفط" (Burns, 2019).

كان ذلك بعد أن انسحب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي في 8 مايو 2018 الذي كان الرئيس أوباما قد أبرمه وأصبح قرارًا دوليًّا بمصادقة الأمم المتحدة عليه ورفع العقوبات التي كانت فُرضت على إيران؛ إذ كان ترامب يتوعد بالانسحاب في حملته الانتخابية عام 2016 وبتحريض من نتنياهو. طبق الرئيس ترامب (حملة الضغط الأقصى-Maximum Pressure Campaign) على إيران لإجبارها عبر 12 شرطاً -شرحها وزير الخارجية مايك بومبيو حينها- (الشايجي، 2019) على التفاوض مرة أخرى للوصول إلى اتفاق آخر بشأن برنامجها النووي بحيث يكون أكثر صرامة (Holland & ElGamal, 2019). وكان قرار الانسحاب بمثابة إيفاء لوعوده في حملته الانتخابية ورغبة لإضعاف إيران التي كان الاتفاق قد سمح لها بتخصيب اليورانيوم

بمعدل أقل وخفض العقوبات المفروضة ما جعلها تستمر في زعزعة الاستقرار في المنطقة من خلال الوكلاء وتمويل المنظمات الإرهابية. والأهم أن انسحاب إدارة الرئيس ترامب من الاتفاق النووي مع إيران، أسهم بتعزيز العلاقات مع الدول الخليجية (المملكة العربية السعودية) وكذلك إسرائيل، وحشد الدعم لسياسته الخارجية (Nazareth, 2019). إلا أنه وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجرتها شبكة CNN، يرى 63% من الأمريكيين من عينة الاستطلاع أنه لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تنسحب من هذا الاتفاق بهدف منع إيران من تطوير أسلحتها النووية (Sparks, 2018). كذلك لم تتوقف مواقفه تجاه إيران بفرض العقوبات وحسب، بل نفذت الولايات المتحدة عملية عسكرية وأدت إلى مقتل قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليماني، الذي وصفه الرئيس ترامب "الإرهابي رقم واحد بأي مكان في العالم" (The White House, 2020)؛ مما أدى إلى تصعيد التوترات الإقليمية وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

على الرغم من أن مواقف الرئيس ترامب وقراراته تجاه قضايا المنطقة كانت غير متسقة، إلا أنه منذ اليوم الأول لحملته الانتخابية، كان موقفه واضحًا وصريحًا بدعم إسرائيل وتعزيز موقفها في الشرق الأوسط، وسعيه إلى دمجها اقتصادياً مع الدول الخليجية. ولم يكن ذلك مستغرباً فانحياز الولايات المتحدة ومواقفها الثابتة الداعمة لإسرائيل لم تقتصر على الرئيس ترامب فقط، بل منذ النكبة عام 1948 وحتى اليوم يستمر الدعم الأمريكي في شتى المجالات. وحسب موقع (PolitiFact) وفي تباين واضح منحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عام 2023، 318 مليار دولار، ما يجعل إسرائيل الدولة الأولى على مستوى العالم التي تتلقى دعماً مالياً من الولايات المتحدة فيما يُعرف بـ "العلاقة الخاصة" (Special Relationship)، في حين منحت الولايات المتحدة السلطة الفلسطينية والأراضي الفلسطينية 11 مليار دولار منذ عام 1950 (O'Dell, 2023).

لقد كان للتغييرات الجديدة التي عصفت بالشرق الأوسط منذ عام 2013- على سبيل المثال الثورة المضادة التي سعت إلى وضع حد للربيع العربي- دور في تجرؤ الرئيس ترامب لاتخاذ مجموعة قرارات ذات بعد إستراتيجي لإسرائيل (Tamimi, 2018).

أهمها ما عُرف بـ(صفقة القرن)، والتي تزامن إطلاقها بعدد من المكونات التي طُبقت على أرض الواقع أبرزها: أولاً: قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والذي كان بمثابة تطبيق لتشريع الكونغرس الصادر بتاريخ أكتوبر 1995 ، والذي تناوب الرؤساء الأمريكيون على تأجيل تطبيقه منذ رئاسة الرئيس بيل كلينتون كل ستة أشهر. ثانياً: وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا – UNRWA). ثالثاً: إغلاق بعثة منظمة التحرير في واشنطن. رابعاً: عدم اعتبار الولايات الأمريكية المستوطنات الإسرائيلية (غير الشرعية ومخالفة للقانون الدولي في الضفة الغربية والقدس المحتلة) تنتهك القانون الدولي (بشارة، 2020).

من الواضح تعارض صفقة القرن التي روجت إدارة ترامب أن هدفها الأساسي تحقيق السلام مع مبادرة السلام العربية. وهي بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية لأنها تخلو من الثوابت الرئيسية، وأهمها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وحل الدولتين. لم تتسم تلك الصفقة بالتوازن أو النظرة الشمولية، بل غابت القضية الفلسطينية عن الاهتمام وتجاهلت الأسباب الهيكلية للصراع والأسباب والعدالة. في المقابل أولت صفقة القرن اندماج إسرائيل في المنطقة بالربط الجغرافي والإقليمي بالمحيط العربي وخاصة الخليجي. وذلك برعاية إدارة ترامب لخفض التوتر في منطقة الشرق. كان الباب لتلك المبادرة اعتماد إدارة ترامب على ما أُطلق عليه (الدبلوماسية الروحية)، التي تهدف إلى تحقيق ما لم تستطع تحقيقه الدبلوماسية الرسمية، على اعتبار أنها وسيلة غير رسمية لتمرير الأفكار والرسائل، وتعتمد في طياتها على إشراك القادة الروحيين والمحللين والدبلوماسيين لإيجاد حلول للتحديات ويمكن اعتبارها مدخلاً جديداً لحل الصراعات والنزاعات بين الأديان. وكان من مداخلها حوار الأديان وبناء جسور تربط بين الشعوب لحل الصراعات، وهو ما أعلنت عنه إدارة الرئيس ترامب: بالاتفاقيات الإبراهيمية: التي وُقعت بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في 15 سبتمبر 2020 (العزب، 2022).

المحور الرابع: سياسة الرئيس بايدن في منطقة الخليج العربي: تغيير الأولويات وتحول بوصلة الاهتمامات

في يوليو 2021 أعلن الرئيس جو بايدن سحب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق، مع إبقاء عدد محدود جداً من القوات الأمريكية يقتصر عملها على التدريب وتقديم المشورة والدعم لقوات الأمن العراقية في عمليات مختلفة أهمها مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش – ISIS). وكان ذلك بعد سلسلة من الحوارات الإستراتيجية بين الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية (Smith, 2021). وفي أغسطس 2021 وافق الرئيس بايدن على قرار سحب جميع القوات الأمريكية من أفغانستان بعد عشرين عاماً من العمليات القتالية في أفغانستان وباكستان كلفت أكثر من 2.313 تريليون دولار. وعلى الرغم من الوعود بأن يكون الانسحاب منظماً وسلميًا، إلا أن الانسحاب لم يكن كذلك. فسيطرت حركة طالبان على جميع المقاطعات وهزمت القوات الأفغانية التي تم تسليحها وتدريبها على يد القوات الأمريكية. وعمت الفوضى عندما حاول الأفغان الفرار من البلاد، ما تسبب بأزمة إنسانية كبيرة. وفي الأيام الأخيرة من الوجود الأمريكي في أفغانستان قُتِل ثلاثة عشر جندياً أمريكياً بانفجار. فقد تفاجأ العالم بالمشهد الفوضوي للانسحاب العسكري الأمريكي المرتبك والفوضوي، وكيف أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد عشرين عاماً من أطول حرب في تاريخها انسحبت من دون أن تحقق أهدافها التي خسرت الرجال والعتاد والمال، ما عمق القلق والمخاوف وتراجع الثقة بالحليف الأمريكي لدى حلفائها! كما رأت كل من روسيا والصين أن الانسحاب العسكري الأمريكي دليل على فشل أمريكا بتحقيق أهدافها في منطقة إستراتيجية مهمة، وتراجع للنفوذ الأمريكي، وفرصة لاستغلال ذلك التراجع لتحقيق مكاسب وكذلك التجرؤ على تحدي الولايات المتحدة. لذلك بعد ستة أشهر شن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حربه باحتلال أجزاء ومقاطعات في شرق أوكرانيا في فبراير 2022. وقد رأى كثير من صناع السياسة والمسؤولين العسكريين الأمريكيين أن الغزو الروسي لأوكرانيا كان نتيجة مباشرة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان؛ وأن الرئيس بوتين استغل التراجع الأمريكي وضعف حلف شمال الأطلسي (Higgins, 2023). وبدأت الصين كذلك حرباً نفسية واستفزازًا واستعراضاً للقوة ضد تايوان وتحدي الولايات المتحدة في شرق وجنوب بحر الصين.

أدت دولة قطر في تلك الفترة دوراً وجهوداً مميزة. وكانت من بين الدول القلائل التي استضيفت من قبل وزير الخارجية أنتوني بلينكن للاجتماع الافتراضي لمناقشة مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي وتداعياته، وسيطرة حركة طالبان على أفغانستان. كذلك شاركت قطر في المفاوضات حول تشغيل مطار كابول مع أطراف دولية وإقليمية، واستضافت محادثات السلام بين حركة طالبان والولايات المتحدة الأمريكية. كما كان لقطر دور كبير في الجهود الأمريكية لإجلاء المواطنين الأمريكيين والأجانب والمتعاونين الأفغان وحاملي الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد أجلت ما يقارب 40% من جميع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم أي نحو 70,000 شخص في أكبر عملية إجلاء (Batrawy, 2021). وتقديراً لدور دولة قطر المميز قام الرئيس بايدن في 31 يناير 2022 بترقية العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة قطر إلى حليف رئيسي من خارج حلف الناتو(Major non-NATO ally - MNNA) في أثناء زيارة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد الرسمية للبيت الأبيض قبل أقل من شهر من اندلاع حرب روسيا على أوكرانيا. إن الإعلان عن ذلك في الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس بايدن وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في البيت الأبيض بواشنطن (US officially designates, 2022) كان خطوة لتحسين الشراكة بين البلدين ورغبة لاستعادة الثقة خاصة بعد موقف الولايات المتحدة خلال الأزمة الخليجية.

كما أوفد الرئيس جو بايدن وزير خارجية ووزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدوحة لتقديم الشكر والتقدير إلى القيادة والشعب القطري على عملية الإجلاء التي قامت بها قطر من أفغانستان. كما قام عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي بزيارة الدوحة واجتمعوا مع مسؤولين قطريين. وأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي بياناً رسمياً (S.RES.390) يشكر دولة قطر رسمياً على الدور البناء لقيامها بدور رئيسي وبنّاء في عملية إجلاء المواطنين الأمريكيين والأفغان من أفغانستان (الشايجي، 2024أ). من الواضح أن إعادة بناء الثقة مع قطر لا يعني استمرار الثقة بالحليف الأمريكي لجميع الدول الخليجية حتى تلك الدول التي كانت الولايات المتحدة تقف إلى جانبها في الأزمة الخليجية (2017-2021). فالمتغيرات الإقليمية من الممكن أن تؤدي إما إلى زعزعة الثقة بالحليف أو الرغبة في البحث عن حلفاء آخرين.

في 15 يوليو 2022 قام الرئيس بايدن بأول زيارة رسمية له للمملكة العربية السعودية، رغبة في تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً: إقناع المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها النفطي لخفض ارتفاع أسعار البنزين وكلفته في محطات الوقود في الولايات المتحدة نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا، ثم ثانياً: فرض عقوبات على صادرات النفط والغاز الروسي (Crace، 2022)؛ وذلك قبل أشهر من انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي وسط خشية من خسارة حزب الرئيس بايدن الديمقراطي أغلبيته في مجلسي النواب والشيوخ. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية خلال فترة رئاسة بايدن كانت تحظى باهتمام كبير بتفعيل موضوع حقوق الإنسان وإثارته، فقد اهتم المشرعون في الكونغرس الأمريكي في تلك الفترة بقضايا تتعلق بحقوق المرأة السعودية وحرية الصحافة بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي في محاولة للضغط على المملكة العربية السعودية (الشايجي والجسار، 2024). إلا أنه لم تتم الاستجابة لطلب الرئيس بايدن من الجانب السعودي، بل على العكس وافقت المملكة العربية السعودية ودول مجموعة "أوبك بلس" التي تؤدي السعودية وروسيا دوراً رئيسياً في مجموعة "أوبك بلس" على خفض مفاجئ لإنتاج النفط بواقع 2 مليون برميل يومياً؛ ما يعادل 2% من إنتاج النفط العالمي للحفاظ على التوازن في أسعار النفط، وهذا ما أغضب البيت الأبيض الذي انتقد القرار في بيان رسمي بأنه يساعد على زيادة دخل روسيا لتستخدمه في حربها على أوكرانيا.

لقد أثار قرار خفض إنتاج مجموعة أوبك بلس مليوني برميل نفط يومياً بدءاً من نوفمبر 2022 ردودَ أفعالٍ غاضبةٍ ومستنكرةٍ من الرئيس جو بايدن وقيادات إدارته بوصفهم القرار بأنه "مسيس وقصير النظر" ومتحيز مع روسيا في حربها على أوكرانيا. وتوعد بايدن بإعادة تقييم العلاقة مع السعودية والتحذير من عواقب خفض إنتاج النفط. كما طالب بعض النواب تجميد صفقات الأسلحة وسحب الجنود الأمريكيين من السعودية وتفعيل مشروع قانون "نوبك". فردت المملكة العربية السعودية برفض الإملاءات وأن القرار تقني واقتصادي وغير مسيس ويستجيب لمتطلبات السوق، ومؤكدة أن العلاقة مع أمريكا إستراتيجية. لقد كان السجال وخطاب التصعيد على مدى أسبوع غير مسبوق بحدته ولغته وخروجه إلى العلن بين حليفين (الشايجي، 2022). في

المقابل ردت قيادات في الحزب الديمقراطي وعلى رأسهم "بوب مننديز" رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ بالتهديد بتجميد صفقات الأسلحة مع السعودية. لقد كان قرار المملكة العربية السعودية واضحاً منذ البداية وتوقع كثير من المحللين ذلك الرفض، خاصة وأنها استثمرت بقيمة خمسمئة مليون دولار في شركات النفط الروسية العملاقة، ومنها: (Gazprom, Rosneft, and Lukoil) في بداية الصراع الأوكراني. ووفقاً للحسابات الاقتصادية هناك مصالح مشتركة من ارتفاع سعر النفط لا خفضه، وعليه يقول المحلل مارتن تشولوف: "لم تعد السعودية تتجنب التقدم وتختبئ وراء مظلة أمنية أمريكية، بل هي قوة متوسطة ثرية تختار أصدقاءها بشروطها الخاصة" (Why is the, 2022).

كان الهدف الثاني من زيارة الرئيس بايدن للمملكة العربية السعودية: إنشاء تحالف دفاع عسكري شرق أوسطي عربي (ناتو) إسرائيلي على غرار حلف الناتو؛ لكن ذلك الهدف أيضاً لم يتحقق؛ وضمنياً كان الهدف من الزيارة تعزيز التقارب الأمريكي في المنطقة للتنافس مع الصين وتعزيز الاستقرار الإقليمي. إلا أن الأهم من ذلك هو الرغبة في تحقيق التطبيع السعودي-الإسرائيلي (Alghannam & Yaghi, 2022). لقد حاولت إدارة الرئيس بايدن الاستمرار على ذات نهج الرئيس ترامب فيما يتعلق بتعزيز مصالح إسرائيل في المنطقة، ومحاولات دمجها أمنياً واقتصادياً مع الدول الخليجية. وخلال القمة الثامنة عشرة لمجموعة العشرين التي استضافتها العاصمة الهندية نيودلهي في سبتمبر 2023، عززت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية التي تقودها لتحقيق التقارب الإسرائيلي مع دول المنطقة. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي لإنشاء طريق تجاري عُرف باسم ممر الهند والشرق الأوسط –Indian Middle East Corridor (IMEC) لإنشاء ممرين منفصلين: الممر الشرقي الذي يربط الهند بالخليج العربي والممر الشمالي الذي يربط الخليج بأوروبا، ولا يقتصر ذلك على الجانب الاقتصادي فقط، بل يسعى إلى تحقيق أهداف إقليمية وعالمية. وستكون إسرائيل من ضمن هذا المشروع ومن المحتمل أن يربط بينها وبين المملكة العربية السعودية (Avdaliani, 2023).

يرى منظمو المشروع الأمريكي بأنه سيكون منافسًا لمشروع الحزام والطريق الواحد (Belt and Road Initiative) العالمي والطموح الذي مضى عليه عشرة أعوام منذ انطلاقه عام 2013؛ لقد حقق المشروع الكثير منذ بداية تنفيذه؛ مثل اتفاقيات المبادرة 152 دولة و32 منظمة دولية، وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري مع 25 دولة، ووقعت بكين 7 اتفاقيات تجارة حرة مع 13 دولة (عبدالله، 2023). من ناحية أخرى تحاول الولايات المتحدة من خلال ممر الهند والشرق الأوسط-أوروبا إنشاء نوع جديد من النظام الجيو-إستراتيجي في المنطقة، والتقريب بين شركائها في المنطقة. في الواقع يبدو أن الولايات المتحدة تحاول استعادة نفوذها وثقة حلفائها من خلال التصدي للمشروع الصيني المتمثل بطريق الحرير ومبادرة الحزام والطريق الواحد (BRI). لكن من الواضح أن كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تتعاملان بطريقة براغماتية ولعبة توازنات معقدة بالجمع بين الحليف الأمريكي في البعد الأمني والصين الشريك التجاري الأول في مجال الطاقة والتبادل التجاري.

وتأكيداً لذلك يؤكد "وليم بيرنز" مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيبقى أهم أولويات الولايات المتحدة، ولكن من دون أن تهمل الولايات المتحدة أهمية التحديات الأخرى؛ ما يعني أن على الولايات المتحدة أن تكون حذرة وتتصرف بانضباط وتوظف نفوذها بحكمة...

> أمضيت جزءاً كبيراً من عملي (في الخارجية) في منطقة الشرق الأوسط ولم أشاهد أوضاعاً قابلة للانفجار كما هي عليه اليوم وأن أخطار التصعيد قائمة. وفي عالم مضطرب الجميع يتحوط، الديمقراطيات والأنظمة المستبدة والدول المتطورة والنامية وخاصة في العالم الجنوبي، يسعون إلى تنويع خياراتهم الأمنية. في هذا العالم المتقلب والمنقسم، يزداد وزن القوى متوسطة القوة، خاصة في جنوب العالم العازم بشكل متزايد على تنويع علاقاته لتعظيم خياراته، مضيفاً أن دول الجنوب ترى أن التمسك بالعلاقات الجيوسياسية الأحادية مع الولايات المتحدة أو الصين، قليل الفائدة وكثير المخاطر، ومن المرجح أن تنجذب المزيد من الدول إلى تبني علاقات جيوسياسية مفتوحة، أو على الأقل "معقدة"، ولذلك يجب على واشنطن أن تكون منتبهة للمنافسات بين

العدد المتزايد من القوى الوسطى، والتي ساعدت تاريخياً في إثارة الاصطدامات بين القوى الكبرى. وترى تلك الدول أن اقتصار خياراتها الأمنية على مصدر وطرف واحد كالولايات المتحدة أو الصين يحمل القليل من الفائدة والكثير من المخاطر. ستتبع العديد من الدول نهج تنويع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة وتعتاد على المنافسين من القوى المتوسطة الصاعدة الذين تمكنوا في الماضي من إحداث مواجهات بين القوى الكبرى (Burns, 2024).

لم تكن الأحداث التي عاشتها منطقة الخليج العربي متوافقة مع آمال الولايات المتحدة؛ لا فيما يتعلق بالممر التجاري ولا بالرغبة بإدماج إسرائيل مع دول المنطقة. فقد شنت فصائل المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة المقاومة الإسلامية حماس في 7 أكتوبر 2023 عملية عسكرية باقتحام مستوطنات في غلاف قطاع غزة وامتدت نتائج العملية إلى حرب بين إسرائيل وغزة وصلت وحشيتها لارتكاب جرائم حرب وعقاب جماعي وعملية تطهير عرقي ونزوح قسري. في شهرها الحادي عشر وصلت إلى مقتل نحو 40 ألفاً وإصابة 92 ألفاً ونزوح أكثر من مليونين أي ما يعادل 90% من سكان قطاع غزة. لقد قوضت الحرب رؤية الولايات المتحدة وآمالها بالممر التجاري وإمكانية استخدام ميناء حيفا. كما بددت مستقبل هذا الممر خاصة بعد دعم العديد من دول العالم لقطاع غزة ضد ما تقوم به إسرائيل بحرب لاأخلاقية متجاهلة فيها جميع المعايير والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. لقد أعادت الحرب بوصلة الاهتمام الأمريكي للمنطقة، بعدما انكفأت الولايات المتحدة، وتراجعت مكانة المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية، وأعطت أولوية حسب وثيقتي الأمن الوطني والدفاع الوطني الأمريكية لمواجهة نفوذ الصين وصعودها ومغامرات روسيا وتحديها، حتى قبل غزوها واحتلالها أقاليم في شرق أوكرانيا وجنوبها. ولكن برؤية مختلفة لا تجارية أو اقتصادية، ولكن أمنية أعادت إليها كل ما كانت تحاول الإدارات السابقة إما تجاهله أو التراجع عنه. ومنذ بداية الحرب على غزة كان موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية واضحاً بدعم إسرائيل بلا تردد ومن دون سقف؛ أقامت الولايات المتحدة جسراً جوياً لتزويد إسرائيل بالسلاح والعتاد وتوفير الدعم اللوجستي والغطاء السياسي بما فيه

استخدام حق الفيتو في مجلس لأمن لإحباط مشاريع قرارات تدعو إلى وقف الحرب! وكذلك فعلت بريطانيا وألمانيا وفرنسا ودول أوروبية بتقديم الدعم والإسناد لإسرائيل. ومنعت دول أوروبية المظاهرات والاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين والمطالبة بوقف الحرب والدعم، وذهبت دول لتجريم التضامن مع القضية الفلسطينية (علام، 2023).

إن تداعيات حرب إسرائيل على غزة ومنع تمددها لحرب إقليمية شكلت هاجساً كبيراً وأولوية كبيرة للدبلوماسية الأمريكية وقوتها العسكرية. فضغطت الولايات المتحدة بقوة لمنع تفجر حرب انطلاقاً من فتح جبهة الشمال مع حزب الله في جنوب لبنان ودخول المقاومة الإسلامية العراقية مساندة لفصائل المقاومة في غزة. والأخطر هو شن "أنصار الله"-الحوثيون- هجمات بصواريخ بالستية من شمال اليمن على ميناء إيلات واستهداف السفن وناقلات النفط المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية؛ ما أربك حركة النقل وسلاسل التوريد المتجهة من آسيا إلى أوروبا، ودفع الولايات المتحدة مع بريطانيا لشن عملية عسكرية (حارس الرخاء) وقصف أهداف بشكل متكرر على عدة محافظات في اليمن تصفها الولايات المتحدة بعمليات ردعية وحرب دفاعية لتهديدها أمن الملاحة في البحر الأحمر؛ ما أفشل خطط الولايات المتحدة وعرقلها بمنع تمدد الحرب وتوسع قوسها في المنطقة.

أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية 2500 جندي إلى سوريا في منتصف 2023؛ ونشرت أكثر من 900 جندي في العراق بهدف حماية القواعد والمصالح الأمريكية من التنظيمات والمليشيات التابعة لإيران؛ ما يعني أنه أكبر انتشار للوجود العسكري الأمريكي منذ عام 2008 (US to send 1,500 troops, 2024) . وعلى الرغم من ترويج أنباء عن عزم إرسال نحو 1500 جندي إلى العراق وسوريا بهدف الانضمام للقتال ضد التنظيمات الإرهابية (داعش) إلا أن الواقع أنه في فبراير 2024 تم التلميح إلى سحب القوات الأمريكية من العراق وسوريا؛ وخاصة بعد الهجمات التي شنتها مليشيات موالية لإيران على مركز عسكري أمريكي في شمال شرق الأردن أدى إلى مقتل ثلاثة جنود أمريكيين في نهاية يناير 2024، والذي استدعى ردًّا عسكرياً أمريكياً في سوريا والعراق طال بغداد، وكذلك اغتيالات لقياديين في مليشيات مدعومة من إيران في فبراير 2024.

قادت تداعيات حرب إسرائيل على غزة إلى توسيع الصراع العسكري وكذلك صراع النفوذ الإقليمي، خاصة في حال ما إذا سحبت إدارة بايدن القوات الأمريكية من سوريا والعراق بعد التصعيد واحتجاج العراق على الاعتداء على سيادتها بشن القوات الأمريكية في القيادة الوسطى هجمات واعتداءات داخل العراق. وهذا يعني توسيع نفوذ إيران الإقليمي في حال سحبت الولايات المتحدة قواتها من سوريا والعراق. ومنذ الثورة الإيرانية تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها الإقليمي وتأمين موقعها الداخلي ورغبتها بتقويض علاقات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، لذا قامت إيران ببناء شبكات إقليمية من كيانات شيعية.

أدت إيران دورًا محوريًّا ورئيسيًّا في تشكيل وتسليح حزب الله في لبنان أقوى أذرعها وحلفائها في المنطقة، وأسهمت أيضاً في دعم أنصار الله الحوثيين الزيدية التي انقلبت على الحكومة الشرعية وسيطرت على مقاليد السلطة منذ عام 2014 في اليمن. كما قامت إيران بدعم حربها على التحالف العربي بقيادة السعودية منذ انطلاق عاصفة الحزم في مارس 2015. وفيما يتعلق بفلسطين ساعدت وساندت وسلحت إيران حركتي حماس والجهاد الإسلامي منذ عقود (Ciorciari, 2023). والجامع المشترك بين تلك الجماعات هو علاقتها بإيران والرغبة بدعمها وخدمة مشروعها لتعزيز نفوذها في مواجهة الإمبريالية الأمريكية. إن لهذه الجماعات الفاعلة من غير الدول (Non-State Actors) دورًا في حرب غزة بقيادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي في عملية "طوفان الأقصى" محاولة للتصدي للجرائم التي تقوم بها إسرائيل. في الحقيقة يرجع سبب تزايد دور تلك الجماعات لتناقض وغياب إستراتيجية واضحة للإدارات الأمريكية المتعاقبة ما قد يشعل ويفاقم الأزمات في المنطقة (الشايجي، 2024ب).

إن محاولات الولايات المتحدة لاحتواء حرب غزة لا يدعم التهدئة ولا يحقق الاستقرار الإقليمي في المنطقة. إن الواقع لا يتوافق مع ما كانت تدعي الإدارات الأمريكية المتلاحقة وهو (العمل من أجل السلام) من خلال إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. لقد قامت الولايات المتحدة فعلياً بتمويل الهيمنة العسكرية الإسرائيلية والإبادة الجماعية البطيئة ضد الفلسطينيين. من الواضح أن سياسات ومواقف والدعم اللامحدود

الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل أسهم بشكل كبير في إطالة الحرب المتفشية في المنطقة وتمددها؛ ما أسهم بشكل كبير بعدم الاستقرار (Khouri, 2024).

على الرغم من أن إنهاء الحرب في أسرع وقت هو إحدى الأولويات الرئيسية لإدارة الرئيس بايدن عام 2024 (عام الانتخابات الحاسمة للرئيس بايدن) إلا أن قدرة الولايات المتحدة على إدارة الحرب بين إسرائيل وحركة حماس صار اختباراً لقوتها (Bergengruen, 2024). لقد أظهرت استطلاعات مركز Gallup للرأي العام في الولايات المتحدة عن تأييد 32% مقابل عدم موافقة 66% على كيفية تعامل "بايدن" وإدارته الحرب بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد يتمثل التأثير الطويل الأمد للحرب في غزة إلى تسريع تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية في الخليج والشرق الأوسط، خاصة في ظل تمسك الرئيس بايدن بمواقفه برفض الضغط لوقف الحرب على الرغم من تزايد الخلافات التي تحولت إلى علنية حول كلفة الحرب وعدد الضحايا والوفيات والإصابات وتراجع شعبية الرئيس بايدن في الداخل الأمريكي والانشقاقات داخل حزبه من الجناح التقدمي ومن الناشطين وشباب الجامعات وخاصة الناخبين العرب والمسلمين الذين ينتقدون بشدة موقفه الداعم بلا حدود لعدوان إسرائيل وحربها والتعهد بعدم التصويت لبايدن في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم.

كما أظهر استطلاعُ رأي في صحيفة واشنطن بوست نُشر في أكتوبر 2023 تراجعَ شعبية الناخبين العرب-الأمريكيين ورضاهم؛ لدرجة أن 17% من الناخبين العرب الأمريكيين يعتزمون التصويت لبايدن في انتخابات الرئاسة في نوفمبر 2024! مقارنة بــ 35% في أبريل 2023 و59% في انتخابات عام 2020 التي فاز بها الرئيس بايدن ضد منافسه دونالد ترامب. كما أظهر استطلاع رأي مؤسسة زغبي أنه للمرة الأولى منذ عام 1996 تجاوزت نسبة الناخبين العرب الأمريكيين الذين ينتمون إلى الحزب الجمهوري 32% أكثر من نسبة العرب الأمريكيين الذين ينتمون إلى الحزب الديمقراطي 20%، ويرى67% من الناخبين العرب الأمريكيين أن موقف بايدن المنحاز كلياً لإسرائيل في حربها على غزة سلبي (Hamid, 2023).

المحور الخامس: تداعيات سياسة الانكفاء الأمريكي على أمن منطقة الخليج

إن النظر في سياسة الولايات المتحدة الخارجية لمنطقة الخليج العربي في الوقت الراهن من دون ربطها بالأحداث الماضية يعد قصوراً في الإلمام بالصورة الإستراتيجية الكاملة لأهداف الولايات المتحدة وأولوياتها الخارجية والإستراتيجية، وخاصة بعد الانكفاء والانسحاب من أفغانستان وتبدل أولويات الولايات المتحدة من الحروب الدائمة ومحاربة الإرهاب إلى مواجهة صعود وتمدد الصين في شتى المجالات، واحتواء روسيا وتهديدها للأمن الأوروبي وتحديها لحلف الناتو في نظام عالمي يتجه نحو التعددية القطبية.

لا يمكن تجاهل ما تشهده منطقتنا من تداعيات أمنية وتحديات مختلفة تشكلت بتطورات متلاحقة أدت إلى إحداث تأثيرات كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليمي للمنطقة. إن إمعان النظر في السياسة الخارجية لأي من الإدارات الأمريكية لفترة زمنية محددة من دون غيرها وربطها بالأحداث المتكاملة هو تأطيرٌ لبعض الأحداث من دون إرجاعها إلى حقيقتها المتناهية. لذا يرى الباحثان ضرورة النظر إلى التاريخ الشامل للإدارات الأمريكية المتعاقبة، لأنها بمجموعها شكلت توجهات مختلفة للرؤساء الأمريكيين للتعامل مع الأحداث سواء الحالية أو السابقة، وإلى ضرورة عدم الفصل بين تلك الإدارات وكأنها بداية جديدة لفترة جديدة لا ترتبط بما قبلها. كما أن السياسات الاستباقية والاندفاعية ثم التراجع والانكفاء والرغبة بعدم التدخل لا تسمح بتطوير ثقة متبادلة بين الطرف الخليجي والحليف الأمريكي، خاصة في نظام إقليمي يتجه بشكل واضح إلى التعددية القطبية بدخول الصين في منطقة نفوذ الولايات المتحدة بتوقيع اتفاق ربع القرن مع الصين عام 2020 يشمل "استثمارات صينية بقيمة 400 مليار دولار في إيران على مدى ربع القرن المقبل، 280 مليار دولار منها موجهة لصناعة النفط والغاز، و120 مليار دولار ستستغل في شبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والتكنولوجيا" (لوبوان: اتفاق الصين، 2020). وهذا ما يعمق حضور إيران ودورها في منطقة الخليج العربي ويكسر عزلتها؛ خاصة مع تنامي الدور الإيراني

وتعثر وفشل جميع المحاولات والوساطات لاستئناف مفاوضات العودة لإحياء الاتفاق النووي في إدارة بايدن بعد ستة أعوام من انسحاب إدارة ترامب بشكل أحادي منه في مايو 2018.

هذا التطور اللافت للنظر في العلاقات بين الصين وإيران بتوقيع اتفاقية ربع القرن، ثم بعدها نجاح وساطة الصين في مارس 2023 بإنهاء حالة الاستقطاب والحرب الباردة وقطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران على مدى سبعة أعوام بين 2016-2023 وقبلها القمم الثلاثة الصينية-السعودية والقمة الصينية-الخليجية والقمة الصينية-العربية في الرياض في ديسمبر 2022، يؤكد أن منطقة الخليج العربي دخلت في مرحلة التعددية القطبية الدولية.

وقد كان لتولي الرئيس "شي جينبينغ" الحكمَ خلال الفترة 2012-2013 دور في جعل نفوذ الصين يتصاعد في منطقة الخليج العربي، مما جعل دول المنطقة تراجع حساباتها للدور الأمني للولايات المتحدة ومستقبله إزاء تصاعد الدور الصيني لإحداث تحولات جيوسياسية إقليمية أدت إلى توسيع النفوذ الصيني الاقتصادي مع دول المنطقة. لقد أسهمت القمم الثلاث (الصينية-السعودية، الصينية-العربية، والصينية-الخليجية) خلال زيارة الرئيس الصيني للرياض في ديسمبر 2022، في تقريب الرؤى بين الأطراف لتتجاوز الدور الدبلوماسي وتمتد إلى إمكانية تعميق الدور الأمني أيضاً (أبودوح وآخرون، 2024). لكن الولايات المتحدة مازالت مستمرة في احتواء هذا الصعود الصيني المتنامي من خلال التحرك لعقد صفقات متنوعة مع دول الخليج العربي؛ إذ تقترب الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية من التوصل إلى اتفاق تاريخي يمكن أن يعيد تشكيل الشرق الأوسط. وستتضمن الصفقة تقديم الولايات المتحدة ضمانات أمنية للمملكة العربية السعودية ومشاركة التكنولوجيا الرئيسية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة النووية والحوسبة. وبموجب هذا الاتفاق، ستوافق المملكة العربية السعودية على استبعاد الصين من التكنولوجيا الرئيسية (Porter, 2024).

تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دورًا أساسيًّا في توفير الحماية والأمن والاستقرار بعشرات القواعد العسكرية ووجود نحو 40 ألف عسكري أمريكي في منطقة

الخليج العربي، ومما يؤكد ذلك على سبيل المثال عملية "رفع الأعلام الأمريكية فوق ناقلات النفط الكويتية في صيف 1987"، مما سرع بنهاية الحرب العراقية-الإيرانية في أغسطس 1988. ثم اكتسب الحضور العسكري والحماية الأمريكية أهمية كُبرى منذ الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990، الذي قاد تحالفًا دوليًّا من 33 دولة تحت لواء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وشرعيته لتحرير دولة الكويت وإعادة الأوضاع إلى نصابها في منطقة الخليج العربي وحماية الأمن الخليجي وأمن الطاقة من نفط وغاز من منابعه وممراته إلى الأسواق العالمية لاستقرار الاقتصاد العالمي. ومع تصاعد القلق الإقليمي من حلفاء الولايات المتحدة والخشية من تراجعها العسكري مع تغير أهدافها وأولوياتها بحسب ما أصدرته مؤسسات البحث الأمني والعسكري من دراسات خلال العقد الماضي، فقد تبين أن أولويات الولايات المتحدة وأهدافها لم تعد في المنطقة، بل تلتفت إلى منطقتي المحيطين الهندي-الهادي Indo-Pacific. إلا أنه مع تزايد الحضور والدور الصيني في منطقة الخليج كما أوضحنا لحاجتها إلى الطاقة والاستثمارات والأسواق والاستثمارات، وبراعة الدور الصيني في الوساطة بين الخصوم في المنطقة نفسها، إلا أن منطقة الخليج لا تزال تشكل أهمية للإستراتيجية الأمريكية الشاملة في الشرق الأوسط.

تبقى منطقة الشرق الأوسط مركزية للصراع المفتوح بين الولايات المتحدة والصين، وتعدُّ منطقة الخليج العربي- التي تمتلك موقعاً إستراتيجياً مهماً في المنطقة - تحدياً لكل من الولايات المتحدة والصين في محاولاتهما الدائمة لإعادة التموضع في المنطقة. لقد أصبحت منطقة الخليج العربي بمثابة مؤشر "بارومتر" لديناميكية العلاقات الدولية المتغيرة (Ghiselli & Ehteshami, 2024).

إن الاستدارة الخليجية واضحةٌ ومتصاعدة تجاه آسيا الشريك التجاري الأول بقيادة الصين ومعها اليابان والهند في شتى المجالات وخاصة في مجال الطاقة، خصوصاً أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه ومازالت تواجه حقائق وتغيرات وديناميكيات خلال العقد الماضي تتمثل في زيادة تراجع الحضور العسكري والأمني والاقتصادي الأمريكي الذي يقابله تصاعد حضور الصين ودورها اقتصادياً وتجارياً واستثمارياً. لقد باتت الصين الشريك التجاري الأول مع الدول العربية قاطبة بما فيها

جميع دول مجلس التعاون الخليجي، بل أكبر شريك تجاري في الشرق الأوسط؛ فقد بلغ التبادل التجاري بين الصين والدول العربية ما يعادل نحو 200 مليار دولار في النصف الأول من عام 2023 (الشايجي، 2023). ثم تضاعف التبادل التجاري بين عامي 2021 و2022 إلى 431.4 مليار دولار، كما لا يمكن استيعاب حجم التغيير الكبير في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة والصين من دون أن نقرن ذلك بهدف الصين وروسيا بمحاولات تشكيل تحالف إستراتيجي- للدفع بتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب يكسر الهيمنة والأحادية القطبية في النظام العالمي وفي منطقة الخليج العربي في ضمن ما يُعرف بصراع القوى الكبرى. إلا أن هناك سقفاً منخفضاً للعلاقة الخليجية-الصينية خاصة في مجال الأمن والدفاع والحماية ؛ إذ تبقى الولايات المتحدة الطرف الوحيد الذي يمتلك القدرات والحضور العسكري والقواعد العسكرية البرية والجوية والبحرية.

تبقى تلك المعادلات والتوازنات الصعبة قائمة للمستقبل المنظور، خاصة لعدم وجود بديل واقعي وعملي يعوض الوجود والدور الأمريكي الأمني والدفاعي، ثم لكون معظم أنظمة تسلح دول مجلس التعاون أمريكية بالدرجة الأولى، إلى جانب ذلك لا قدرة ولا رغبة لدى الصين وروسيا على تحدي الوجود الأمريكي العسكري والأمني في منطقة الخليج. وفي المحصلة النهائية ستبقى العلاقة في المنطقة بين دول مجلس التعاون والحليف صاحب النفوذ الأكبر الولايات المتحدة، عالقة فيما أشار له باحثو الدراسة في الإطار النظري، وكما يؤكده الباحث "غلين سنايدر" في نظرية التحالفات من المراوحة بين فخ التبعية والهجران والتخلي في العلاقة بين حليفين متفاوتين بالقوة والنفوذ. وعليه وجب الحذر من هذا الفخ الذي يُمكّن الحليف القوي من تحقيق أهدافه ومطالبه من دون الالتفات إلى مصالح الحليف الضعيف وأمنه واستقراره. وقد شهدنا منذ عام 2015 حالتين من المفاوضات السرية بين الولايات المتحدة وإيران للتوصل لاتفاق نووي من دون الأخذ في الحسبان دول مجلس التعاون الخليجي وهواجسها، وكذلك عدم رد إدارة ترامب على اعتداء بأسلحة ومسيرات وصواريخ إيرانية على منشآت أرامكو في منطقتي ابقيق وخريص في سبتمبر 2019! وقيام الرئيس ترامب باغتيال قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني دون التنسيق مع دول

مجلس التعاون، مما استدعى رداً إيرانياً على القواعد العسكرية الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الخلاصة

إن الديناميكيات الإقليمية والعالمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تؤدي دور المهيمن في المنطقة. إن تضاؤل النفوذ الأمريكي يستوجب على الدول الإقليمية أن تتحرك وأن تحدد طرق جماعية للمضي قدماً. كما أنه من الممكن ظهور أشكال جديدة من التعاون بين القوى الإقليمية مما يؤدي إلى إعادة ضبطٍ للعلاقات بين المنطقة وبناء آليات تستطيع احتواء الصراعات ومنعها. ولن يحدث ذلك إلا إذا تم وضع ترتيبات أمنية إقليمية جديدة توفر الاستقرار مع أو من دون قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن استمرار غياب توازن قوى إقليمي يجعل المنطقة تعاني وجودَ معضلة أمنية خاصة في ظل ما طرحه وتطرق إليه باحثو الدراسة عن غياب المصارحة بين الدول الخليجية بتحديد المخاطر التي من الممكن أن تواجهها وتهدد أمنها، مما قد يؤدي إلى مشكلة تتحدد بالرغبة في سباق التسلح بين الدول. يبقى المستقبل الأمني للدول الخليجية مُعلقًا بمدى رغبة هذه الدول مجتمعة في تحديد المخاطر، ومحاولة خلق بيئة واضحة لمواجهتها واحتوائها. لكن كما يظهر فإنه أمر صعب ومعقد خاصة بعد الأزمة الخليجية التي كانت السياسة الخارجية الأمريكية وموقفها سبباً واضحاً في خلق حالة من عدم الثقة في كل من الحليف الأمريكي خصوصاً وكذلك الدول المعنية، مما جعل قطر تلجأ إلى بعض القوى الإقليمية (مثل الجمهورية التركية) لإقامة تحالف أمني نتيجة الشعور بالخطر، وهكذا حال بعض الدول الخليجية؛ فقد قامت الكويت بشراء أكبر صفقة طائرات مسيرة عسكرية تركية في تاريخ العلاقات الكويتية-التركية عام 2022 بقيمة 370 مليون دولار.

إن ما قدمته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من اقتراح حول "الرؤية الأمنية الموحدة الأولى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" يستلزم من دول الخليج العربي التفكير والعمل بشكل جماعي لسبر أغواره، مما يستوجب تفعيل تلك الرؤية لتكون نواة لمشروع أمني متكامل لدول مجلس التعاون لمواجهة جملة

التحديات والتهديدات التي تعصف في منطقة الخليج بما فيها الانكفاء الأمريكي وصراع القوى الكبرى القادم في المستقبل. إن هذه الرؤية ليست مجرد التزام سياسي، بل التزام أخلاقي يجمع الدول الخليجية؛ فالأمن المشترك هو الأساس لبناء الآمال والأحلام لمستقبل أفضل. كما أن قادة دول المجلس أكدوا في مناسبات عديدة، آخرها قمة الدوحة (ديسمبر 2023)، على الالتزام الراسخ بمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، ليس ضمن حدود المنطقة فقط ، بل على الصعيد العالمي متمسكين بالحوار كجسر للتواصل والتفاهم.

تتضمن الرؤية الأمنية (الطموحة) لدول مجلس التعاون 15 بنداً في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، لكن يبقى التحدي في تفعيل وتحويل الرؤية الأمنية الخليجية لمشروع أمني جماعي يفرض توازن قوى رادعاً لمواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة في خليجنا. إن تفويت دول مجلس التعاون الخليجي لهذه الرؤية الطموحة قد يضيع الفرصة التي اتفقت دول المجلس الست عليها لفرض توازن قوى إقليمي الذي لطالما لم تنجح دولنا الخليجية في تحقيقه منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981؛ مما يحقق الطموحات الأمنية ويقلص الاعتماد على الأمن المستورد والوقوع في فخ التبعية والتخلي في عالم تموج فيه صراعات وأزمات وينظر شرقاً لآسيا للتعامل مع التهديدات الأمنية غير التقليدية وصراع القوى الكبرى بعيداً عن منطقتنا التي تتراجع أهميتها ودورها ونفوذها.

أما فيما يتعلق بالعلاقة مع الحليف (الولايات المتحدة) فإن النظامين الأمنيين الدولي والإقليمي في طور التحول نحو التعددية القطبية وإن كان بسرعة بطيئة. ويبدو أن الآمال التي رُسمت لشكل هذا النظام سابقاً لم تعد متوافقة مع الواقع الحاضر، خاصة بما تشهده المنطقة من زعزعة وعدم استقرار وتنامي دور الفاعلين من غير الدول في الصراعات الإقليمية. ومن المرجح أن تبقى الولايات المتحدة أقوى دولة من الناحية العسكرية قادرة على الحصول على النتائج التي تريدها في عالم متغير. إلا أن هناك حدوداً لهذه القوة، ووفقاً للباحث "جوزيف ناي" الذي يشبّه هيكل القوة في العالم كلعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد: البعد الأول: العسكري وفيه تتفوق الولايات

المتحدة على الدول، البعد الثاني: الاقتصادي وهو بعد متعدد الأقطاب، البعد الثالث: هو العلاقات العابرة للحدود الوطنية وهي خارج سيطرة الحكومة ولها هيكل متناثر على نطاق واسع من القوة (Gaan, 2003).

إن التركيز على البعد العسكري من دون غيره قد يجعل الولايات المتحدة تغفل عن الأبعاد الأخرى التي لم تعد هي المسيطرة فيها كالبعد الاقتصادي مثلاً، مما يعزز نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في بلورة مشروع دفاعي أمني مشترك طال غيابه في مواجهة التهديدات غير التقليدية من الفاعلين من غير الدول، وانتشار الأسلحة، والإرهاب في المنطقة. لكن من الصعوبة بمكان حلحلة هذه الصعاب والتهديدات من دون تعاون الدول الأخرى الإقليمية والعالمية، لتكون شريكاً مع دول مجلس التعاون الخليجي مما يعزز الأمن الإقليمي، ويجعل دول مجلس التعاون الخليجي تشارك جماعياً وتتعاون مع الحلفاء في القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن والاستقرار.

المراجع

أبودوح، أحمد، ليوني، زينو، وريناودو، كارلوتا. (2024). *صعود الصين في منطقة الخليج*. مركز الإمارات للسياسات.

أوباما: خلافات عميقة مع إيران رغم الاتفاق النووي. (2016 ، يناير 17). *الجزيرة*. استرجع من https://aja.me/hu46l

بشارة، عزمي. (2020). *"صفقة ترامب-نتنياهو" الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الشايجي، عبدالله خليفة. (2021). *تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية - الجزء الأول*، آفاق للنشر.

الشايجي، عبدالله خليفة. (2022، أكتوبر، 16). سجال إدارة بايدن ومنظمة أوبك بلس.. يزعزع الثقة بالحليف الأمريكي! *القدس العربي*. استرجع من https://bit.ly/3BbjfCt

الشايجي، عبدالله خليفة. (2023، ديسمبر). *توازنات دول الخليج الصعبة بين أمريكا والصين* [عرض ورقة]. منتدى الخليج العاشر، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، قطر.

الشايجي، عبدالله خليفة. (2024، مارس 31). العِبرة في تحويل الرؤية الخليجية الأمنية لمشروع جماعي رادع. *صحيفة الشرق القطرية*. https://bit.ly/4fYPLa9

الشايجي، عبدالله خليفة. (2024، يناير 21). تأثير غياب الاستراتيجية الأمريكية وصعود «الفاعلون من غير الدول». *القدس العربي*. https://bit.ly/49n5ixQ

الشايجي، عبدالله . (2024). *أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الجذور- الأسباب- الوساطات- وسناريوهات المستقبل 2011-2019*. آفاق للنشر.

الشايجي، عبدالله والجسار، نوف. (2024، سبتمبر). دور وتأثير مجلس الشيوخ في رسم وتطبيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه قضايا وأمن منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2017 - 2022. *مجلة العلوم الإجتماعية، 52*(3)، 242-271. https://doi.org/10.34120/jss.v52i3.393

عبدالله، محمد. (2023، سبتمبر13). هل يؤثر الممر الاقتصادي من الهند إلى أوروبا على قناة السويس؟ *الجزيرة*. https://aja.me/r227bt

العزب، هبه جمال الدين. (2022). *الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي – المخطط الاستعماري للقرن الجديد*. مركز دراسات الوحدة العربية.

علام، صالحة. (2023، أكتوبر 19). ممرّ بايدن وعَلاقته بتصفية القضية الفلسطينية. *الجزيرة*. https://aja.me/ys7lx6

غريفيثس، مارتن، وأوكالاهان، تيري. (2008). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* (مركز الخليج للأبحاث، مترجم).

لوبوان: اتفاق الصين وإيران.. استثمارات بـ400 مليار دولار على مدى ربع قرن. (2020، يوليو 15). *الجزيرة*. https://aja.me/cj1x30

منغست، كارين، وأريغوين، إيفان. (2013). *مبادئ العلاقات الدولية* (حسام الدين خضور، مترجم). دار الفرقد.

هدسون، مايكل. (2013، مايو). الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط ورقة العمل: تحولات جيو – سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط. *مجلة المستقبل العربي، 36*(414)، 94-130.

ALghannam, H., & Yaghi, M. (2022, August 11). *Biden's trip to Saudi Arabia: Successes and failures - Carnegie* ... Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/sada/87662

Aljassar, N., & Rosenson, B. (2022). The US impact on Qatar's foreign policy during the Gulf Crisis. *Middle East Policy*, *29*(4), 71–81.

Avdaliani, E. (2023, October 3). *Arabs see a new transport corridor as augmenting, not competing with China's belt and road*. Stimson. https://www.stimson.org/2023/arabs-new-transport-corridor-augmenting-not-competing-with-belt-and-road/

Baldwin, D. A. (1997). The Concept of security. *Review of International Studies, 23*, 5–26.

Batrawy, A. (2021, August 30). Qatar emerges as key player in Afghanistan after US pullout. *AP News*. https://apnews.com/article/middle-east-afghanistan-qatar-6c1e9e4ef1a9f0c3d19eac20b9321339

Bergengruen, V. (2024, January 11). For Antony Blinken, the war in Gaza is a test of U.S. power. *Time*. https://time.com/collection/davos-2024-ideas-of-the-year/6551990/antony-blinken-israel-gaza-us-power/

Boyle, M. (2017). The tragedy of Obama's foreign policy. *Current History*, *116*, 10–16.

Burns, W. J. (2019, October 14). *The demolition of U.S. diplomacy: Not since Joe McCarthy has the State Department suffered such a devastating blow.* Foreign Affairs. https://www.foreignaffairs.com/articles/2019-10-14/demolition-us-diplomacy

Burns, W. J. (2024, January 30). *Spycraft and statecraft: Transforming the CIA for an age of competition.* Foreign Affairs. https://www.foreignaffairs.com/united-states/cia-spycraft-and-statecraft-william-burns

Ciorciari, J. (2023, October 26). *The Israel-Hamas war deepens the struggle between US and Iran for influence in the Middle East*. The Conversation. https://theconversation.com/the-israel-hamas-war-deepens-the-struggle-between-us-and-iran-for-influence-in-the-middle-east-215852

Davidson, J. (2014). The U.S. "Pivot to Asia". *American Journal of Chinese Studies*, *21*, 77–82.

Gaan, N. (2003). Crowning the unipolar world: America in the Post-Iraq war period. *India Quarterly: A Journal of International Affairs*, *59*(3–4), 158–162.

Ghiselli, A., & Ehteshami, A. (2024). The Persian Gulf's transition from American unipolarity. *Middle East Policy*, *31*(1), 19–32.

Goldberg, J. (2016, April). The Obama doctrine. *The Atlantic.* https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

Grace, J. (2022, July 18). Oil price rises after Joe Biden fails to secure Saudi output increase. *The Guardian.* https://www.theguardian.com/business/2022/jul/18/oil-price-rises-joe-biden-saudi-output-petrol-diesel-prices

Haas, E. B. (1953). The balance of power: Prescription, concept, or propaganda? *World Politics*, *5*(4), 442–477.

Haass, R., & Indyk, M. (2009). Beyond Iraq: A new U.S. strategy for the Middle East. *Foreign Affairs*, (88), 41–58.

Halabi, Y. (2009). *US foreign policy in the Middle East from crises to change*. Ashgate Publishing.

Hamid, S. (2023, November 29). Opinion | why Arab Americans don't want to vote for Biden in 2024 - The Washington Post. https://www.washingtonpost.com/opinions/2023/11/29/biden-arab-americans-vote-2024-palestinians-israel/

Higgins, J. B. (2020). Strategic clarity: An argument for effective deterrence. *Security Nexus Perspective,* 1–18. https://www.jstor.org/stable/resrep51690?seq=2

Jervis, R. (1978). Cooperation under the security dilemma. *World Politics*, *30*(2), 167–214.

Kablan, M. (2018). The Gulf crisis: The U.S. factor. *Insight Turkey*, *20*(2), 33–41.

Kharroub, T. (2016, March 18). *The Obama doctrine from a Middle East perspective: Orientalism, inaction, contradiction, and lack of accountability*. Arab Center Washington DC. https://arabcenterdc.org/resource/the-obama-doctrine-from-a-middle-east-perspective-orientalism-inaction-contradiction-and-lack-of-accountability/

Khouri, R. (2024, January 15). *Watching the watchdogs: The 5 DS of US Middle East policy*. Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/opinions/2024/1/14/watching-the-watchdogs-the-5-ds-of-us-middle-east-policy

Knutson, J. (2023, October 31). *Where U.S. troops are stationed in the Middle East*. Axios. https://www.axios.com/2023/10/31/american-troops-middle-east-israel-palestine

Lieber, R. J. (2016). Saudi Arabia, US Middle East policy, and the consequences of retrenchment. *Israel Journal of Foreign Affairs*, *10*(2), 267–277.

Mahoney, J. (2004). Comparative-historical methodology. *Annual Review of Sociology*, *30*(1), 81–101.

Marquardt, A., & Bertrand, N. (2024, January 2). *US quietly reaches agreement with Qatar to keep operating largest military base in Middle East | CNN politics*. CNN. https://www.cnn.com/2024/01/02/politics/us-qatar-agreement-largest-base-middle-east/index.html

Miller, E., & Yetiv, S. (2001). The New World Order in theory and practice: The Bush administration's worldview in transition. *Presidential Studies Quarterly*, *31*(1), 56–68.

Morgenthau, H. J. (1960). *Politics among Nations*. Alfred Knopf.

Myers, M. (2023, March 22). Wars in Iraq and Syria cost half a million lives, nearly $3T: Report. *Military Times*. https://www.militarytimes.com/news/your-military/2023/03/17/wars-in-iraq-and-syria-cost-half-a-million-lives-nearly-3t-report/

National Security Strategy. (2010, May). https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.

Nazareth, K. (2019). Trump's policy towards Iran: A deal undone. *World Affairs: The Journal of International Issues*, *23*, 22–35.

O'Dell, H. (2023, October 20). *How much aid does the US give to Israel?* USAFacts. https://usafacts.org/articles/how-much-military-aid-does-the-us-give-to-israel/

Pérez-peña, R., Kirkpatrick, D., & Crowley, M. (2019, September 16). Trump says Iran appears responsible for Saudi attack but that he wants to avoid war. *The New York Times*. https://www.nytimes.com/2019/09/16/world/middleeast/saudi-oil.html

Porter, T. (2024, May 2). *A new Saudi-US deal to reshape the Middle East is taking shape - but Israel can't join while it's still at war*. Business Insider. https://www.businessinsider.com/saudi-us-deal-could-reshape-mideast-excludes-israel-war-2024-5

Potter, L. (2019). The Middle East: Regional disorder. *Great Decisions*, 25–38.

Simes, D., & Saunders, P. (2013). Leading blindly across a minefield. *The National Interest*, *123*, 5–10.

Smith, C. (2022, May 18). *Still at war: The United States in Iraq*. Just Security. https://www.justsecurity.org/81556/still-at-war-the-united-states-in-iraq/

Snyder, G. H. (1984). The security dilemma in alliance politics. *World Politics*, *36*(4), 461–495.

Snyder, G. (2022). Alliance theory: A neorealist first cut. *Journal of International Affairs*, 103–123. https://www.jstor.org/stable/24357226

Snyder, R. C., Bruck, H. W., & Sapin, B. M. (2014). *Foreign policy decision-making: An approach to the study of International Politics*. Literary Licensing, LLC.

Sparks, G. (2018, May 9). *Majority say us should not withdraw from Iran nuclear agreement | CNN politics*. CNN. https://www.cnn.com/2018/05/08/politics/poll-iran-agreement/index.html

Tamimi, A. (2018). Jerusalem's deal of the century. *Insight Turkey*, *20*(1), 71–78.

The White House. (2017, June 9). *The President's news conference with President Klaus Iohannis of Romania*. The American Presidency Project, UC Santa Barbara.

The White House. (2020, January 3). Remarks by President Trump on the killing of Qasem Soleimani. https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-killing-qasem-soleimani/

Thompson, K. W. (1956). Toynbee and the theory of international politics. *Political Science Quarterly*, *71*(3), 365–386.

Ulrichsen, K. C. (2018). Lessons and legacies of the blockade of Qatar. *Insight Turkey*, *20*(2), 11–20.

Ulrichsen, K. (2023, November 22). *GCC States and the war on Gaza: Positions, perceptions, and interests*. Arab Center Washington DC. https://arabcenter-dc.org/resource/gcc-states-and-the-war-on-gaza-positions-perceptions-and-interests/

US officially designates Qatar as a major non-NATO Ally. (2022, March 10). Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/news/2022/3/10/us-officially-designates-qatar-as-a-major-non-nato-ally

US to send 1,500 troops to Syria and Iraq. (2024, January 15). The Cradle. https://new.thecradle.co/articles-id/18699

Wadhams, N. (2017, October 19). *Tillerson signals impatience with China while vowing to stay on*. Bloomberg.com. https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-10-19/tillerson-signals-impatience-with-china-on-north-korea-trade

Why is the US so angry with Saudi Arabia about oil supply cuts? (2022, October 13). *The Guardian*. https://www.theguardian.com/us-news/2022/oct/13/us-saudi-arabia-oil-suppply-opec-russia-war-ukraine

Wolfers, A. (1952). "National Security" as an Ambiguous Symbol. *Political Science Quarterly*, *67*(4), 481–502.

Woody, C. (2017). Trump: The US is ready to leave one of its most important military bases of the Gulf crisis worsens. Business Insider.

Wright, Q. (1942). *A study of war* (Vol. 1). University of Chicago Press.

أ. د. عبدالله خليفة الشايجي، أستاذ، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. رئيس قسم العلوم السياسية السابق. حصل على الدكتوراه من جامعة تكساس/ أوستن عام 1988. الاهتمامات البحثية: الدراسات الأمريكية، السياسة الخارجية الأمريكية، أمن منطقة الخليج العربي.

docshayji@hotmail.com

د. نوف عبداللطيف الجسار، أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. حصلت على الدكتوراه من جامعة فلوريدا عام 2022. الاهتمامات البحثية: الكونغرس الأمريكي وصياغة السياسات، السياسة الخارجية الأمريكية، أمن منطقة الشرق الأوسط.

nouf.abdulatife@gmail.com

للاستشهاد:

الشايجي، عبدالله خليفة، والجسار، نوف عبداللطيف. (2024). تأثير استراتيجية انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية على أمن منطقة الخليج العربي 2009-2024. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *50*(195)، 3-50.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3193

To cite:

Alshayji, A. Kh., & Aljassar, N. A. (2024). The ramifications of the United States of America’s retrenchment posture on the Arabian Gulf security 2009-2024. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *50*(195), 3-50.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3193